الوضع الجيوسياسي في محافظة أريحا والاغوار 2018

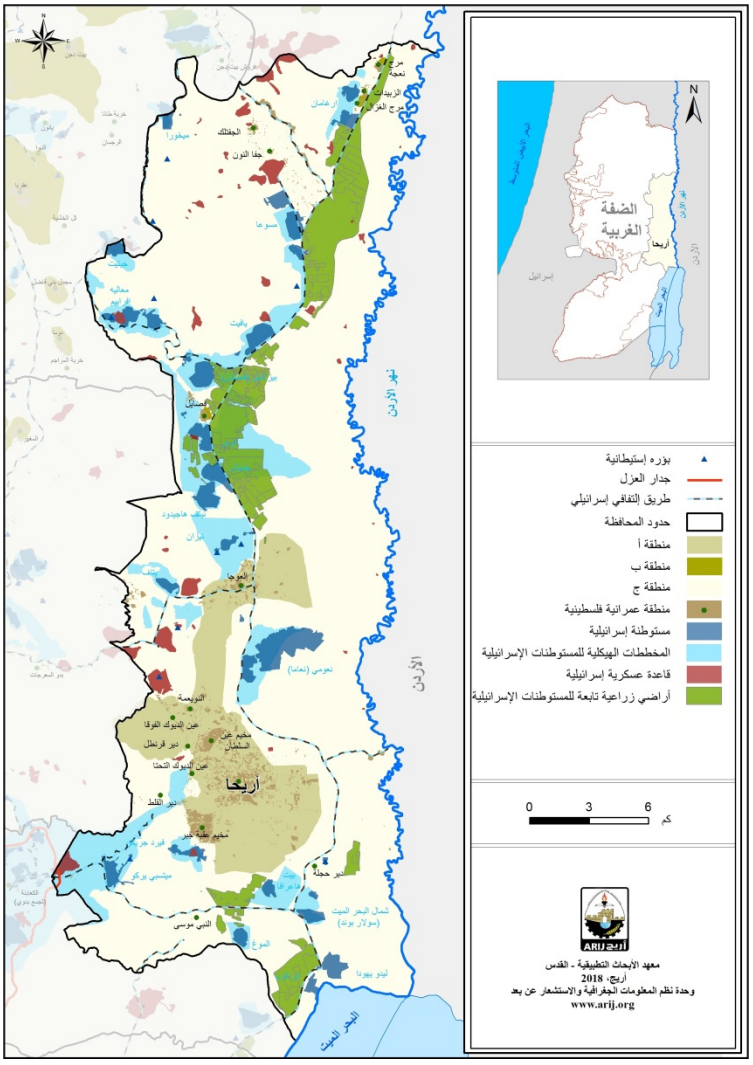

معهد الابحاث التطبيقية – القدس
(أريج)

لم تحدد هذه الصفحة في قبل؟ لم تستطع عبك و لك لزتحول هفذك كحيبك تضغط الزضيكى "لك كخوريمى" ك لهك لمى الإحتحى الإدنماى .
لاحتهيئ قهن ائدع به هذه الصفحة في مى العنقد هلز الكي به قدى ك لستغط هلا تمعة ز ائى حك لمى الإحتحى هجه به مطنك لهك.

مُحتوى التقرير

1. تعريف بمنطقة الاغوار
2. اتفاقية أوسلو الاولى للعام 1993: غزة – أريحا أولا
3. منطقة الاغوار واتفاقية اوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995
4. منطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية
5. محافظة أريحا والاغوار: الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية
6. محافظة أريحا والاغوار في إطار اتفاقيات أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995
7. الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات في محافظة أريحا والاغوار
8. النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار
   - المستوطنات الاسرائيلية
   - البؤر الاستيطانية الاسرائيلية
   - القواعد العسكرية الاسرائيلية
   - مناطق الالغام العسكرية الاسرائيلية

9. المخططات الاستيطانية المستقبلية في محافظة أريحا والاغوار

- المستوطنات الإسرائيلية: "أولوية وطنية إسرائيلية"
- المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الزراعية
- تمديد سريان مصادرة ما يزيد عن 400 ألف دونم جنوبي منطقة العزل الشرقية
- المصادرة بذريعة "أراضي الدولة"، الوجه الاستيطاني الاول للحكومة الاسرائيلية
- المصادرة من خلال اعلان مناطق "محميات الطبيعية"
- مخططات اسرائيلية لترحيل التجمعات البدوية الفلسطينية من القدس الشرقية المحتلة الى محافظة أريحا والاغوار

10. نقاط التفتيش (الحواجز) الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

11. الطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

12. محافظة أريحا والاغوار وخطة جدار العزل العنصري الإسرائيلي

13. الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة أريحا والاغوار

14. مصادر المياه والانتهاكات الاسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

مُلخص

1. تعريف بمنطقة الاغوار

تقع منطقة الاغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية وتمتد من محافظة أريحا في الجنوب الى محافظة طوباس في الشمال بطول 68.5 كم، ومن شواطئ البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس وأريحا في الغرب بعرض 24 كم. وتحتل منطقة الاغوار ما مساحته 840,906 دونما (841 كم مربع)، ما نسبته 14.9% من المساحة الكلية للضفة الغربية والبالغة 5661 كم مربع. وتعتبر منطقة الأغوار المورد الأساسي للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية وسلة الغذاء الفلسطيني بسبب غناها بالموارد المائية الجوفية والسطحية[1] حيث توفر فرصا زراعية مربحة جدا للأسواق المحلية الفلسطينية والخارجية على حد سواء هذا بالإضافة الى الثروة الحيوانية التي تشكل أيضا مصدرا اساسيا للدخل لمعظم العائلات الفلسطينية في المنطقة.

وعلى الرغم من مساحة الاغوار الشاسعة، إلا أنها تعتبر المنطقة الأقل سكانًا في الضفة الغربية حيث بلغ عدد سكان المنطقة حتى نهاية العام 2017 ما يزيد عن 113 ألف نسمة[2]، ويتضمن هذا العدد 30 من التجمعات الفلسطينية الرئيسية التابعة لكل من محافظات أريحا وطوباس بالإضافة الى الخرب والتجمعات البدوية التي تسكن المنطقة. **الجدول رقم (1)** يبين التقسيم الاداري لمنطقة الاغوار:

الجدول رقم (1): التقسيم الاداري لمنطقة الاغوار

المحافظة	المساحة (كم مربع)	النسبة المئوية
طوباس	248	29.5
أريحا	593	70.5
المجموع	841	100

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – أريج، 2018

و تعود المخططات الاسرائيلية لفصل منطقة الاغوار عن بقية محافظات الضفة الغربية إلى العام 1967، عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة حيث تم التعامل مع هذا المقطع الشرقي للضفة الغربية بشكل مختلف عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أخضع جيش الاحتلال الإسرائيلي هذا المقطع لقوانين اسرائيلية خاصة هذا بالإضافة الى اعلان أجزاء

[1] **يوجد في منطقة الاغوار 188 بئر مياه جوفي و31 نبع**

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018**

كبير منه "كمناطق عسكرية مغلقة"[3]. كما تم الاستحواذ على مساحات شاسعة أخرى لغرض اقامة القواعد العسكرية وبناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي التي استولت عليها اسرائيل بموجب قانون أملاك الغائبين الذي "منح السلطة العسكرية الاسرائيلية حق السيطرة والاحتفاظ بأراضي الغائبين الفلسطينيين حتى لو أن ذلك تم بطريق الخطأ ونتيجة سوء تقدير (بأنها هجرت على سبيل المثال)". وتعريف كلمة غائب "بالشخص الذي ترك إسرائيل قبيل وخلال أو بعد حرب العام 1967."

وفيما يخص محافظة أريحا والاغوار، فقد أخضعت السلطات الاسرائيلية ما مساحته 125,788 دونما ، ما نسبته 21.2 من مساحة المحافظة الاجمالية لتصنيف المناطق العسكرية المغلقة, الامر الذي حد من التطور والتمدد العمراني في المحافظة على مدى أعوام الاحتلال الاسرائيلي.

2. اتفاقية أوسلو الاولى للعام 1993: غزة – أريحا أولا

في يوم الثالث عشر من شهر أيلول من العام 1993 قام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، بالتوقيع على اتفاقية "إعلان المبادئ حول ترتيبات "الحكم الذاتي" في الاراضي الفلسطينية المحتلة برعاية الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون. وقد تم تحديد تنفيذ اتفاقية إعلان المبادئ لتشمل المراحل التالية: (1) غزة أريحا[4]: الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، (2) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات[5]، (3) الاتفاقيات المؤقتة وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني[6] و(4) الوضع الدائم الذي سيحدد طبيعة التسوية النهائية بين الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني. وقد تم الاتفاق على تفاصيل اتفاقية غزة -أريحا في الرابع من شهر ايار من العام 1994 بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة لتشمل انسحاب القوات الاسرائيلية من تلك المناطق خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ الاتفاق ونقل الصلاحيات للفلسطينيين. وكانت اتفاقية غزة أريحا بمثابة الخطوة الأولى نحو تنفيذ اتفاقية إعلان المبادئ. **أنظر الخارطة رقم (1):**

---

[3] أصدر الجيش الإسرائيلي العديد من الأوامر العسكرية التي تحمل أرقام مفادها الإعلان عن أراضي معينة في الضفة الغربية بأنها مناطق عسكرية مغلقة و التي بموجبها يمنع الفلسطينيين و غيرهم من الفئات المجتمعية الغير مرغوب فيها من دخول تلك المناطق بشكل نهائي.

[4] اتفاقية غزة أريحا، 13 أيلول من العام 1993
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=81

[5] البند 6 من اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) ، 1993/9/13
http://www.nad-plo.org/ar/inner.php?view=nego_nego_SiAgreem_sig1

[6] البند 3 و البند 4 من اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) ، 1993/9/13
http://www.nad-plo.org/ar/inner.php?view=nego_nego_SiAgreem_sig1

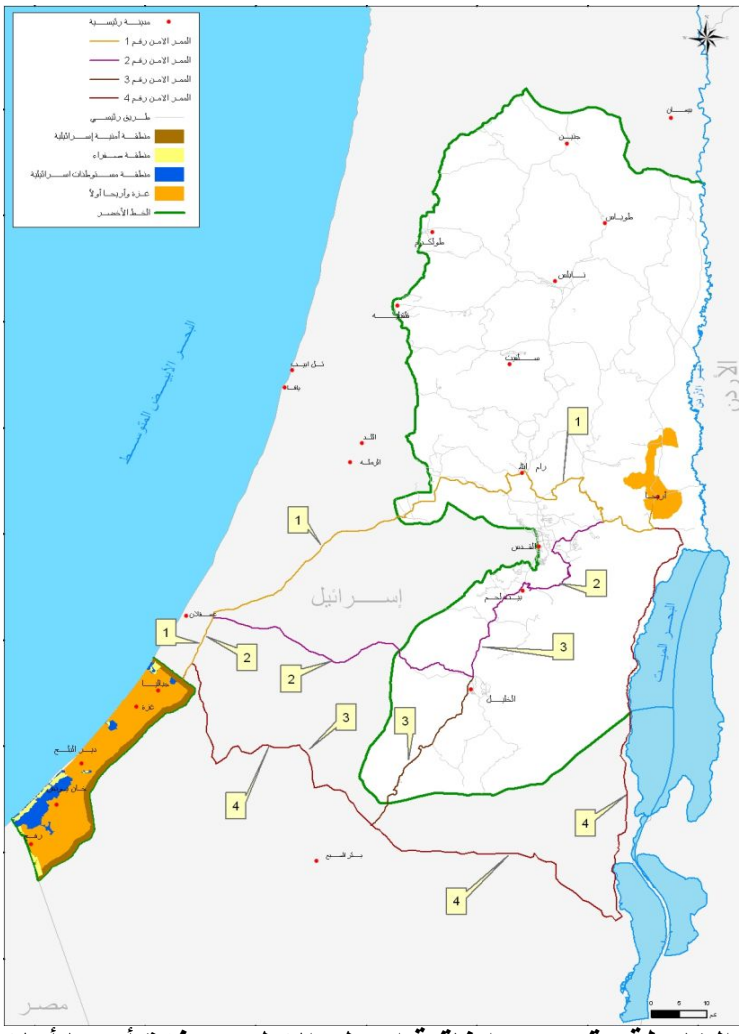

الخارطة رقم (1): اتفاقية اوسلو الاولى – غزة أريحا أولا

3. منطقة الاغوار واتفاقية اوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995

في شهر أيلول من العام 1995، وُقعت اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي تلتزم فيها إسرائيل بالانسحاب من العديد من المناطق التي تحتلها في الضفة الغربية. وبناء عليه فقد تم تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وذلك حسب المستويات المختلفة في السيطرة على المنطقة من قبل القوات الإسرائيلية والفلسطينية. ووفقا لذلك، ينسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المصنفة كمناطق (أ)، والتي تتولى فيها السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة الكاملة إداريا وامنيا. أما في المنطقة (ب) فإن للفلسطينيين السيطرة الكاملة على الشؤون المدنية، بينما تكون المسؤولية الأمنية تحت السيطرة الإسرائيلية، وفي منطقة (ج)، تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على النواحي الأمنية والإدارية والموارد الطبيعية. **الجدول رقم (2)** يبين تصنيفات الاراضي في منطقة الاغوار وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية في العام 1995

الجدول رقم (2): تصنيف الاراضي في منطقة الاغوار وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية - المرحلة الانتقالية (1995)			
التصنيف	المساحة (كم مربع)	المساحة (بالدونم)	النسبة المئوية من المساحة الكلية لمنطقة الاغوار
منطقة ا	66.9	66858	7.95
منطقة ب	3.8	3840	0.46
منطقة ج	770.2	770208	91.59
المجموع	840.9	840906	100
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) - 2018			

والجدير بالذكر أن غالبية السكان يتمركزون في المناطق المصنفة "ا" و "ب" و التي تشكل 8.4% (70.7 **كم مربع**) فقط من المساحة الكلية لمنطقة الاغوار(**840.9 كم مربع**). أما مناطق "ج" والبالغة 91.6% (770.2) فتخضع للسيادة الاسرائيلية الكاملة حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الاشكال الا بتصريح صادر عن السلطات الاسرائيلية المختصة. والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" تشمل الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة الخصبة والغنية بمصادر المياه الطبيعية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي لأهالي قرى الاغوار. **أنظر الخارطة رقم (2):**

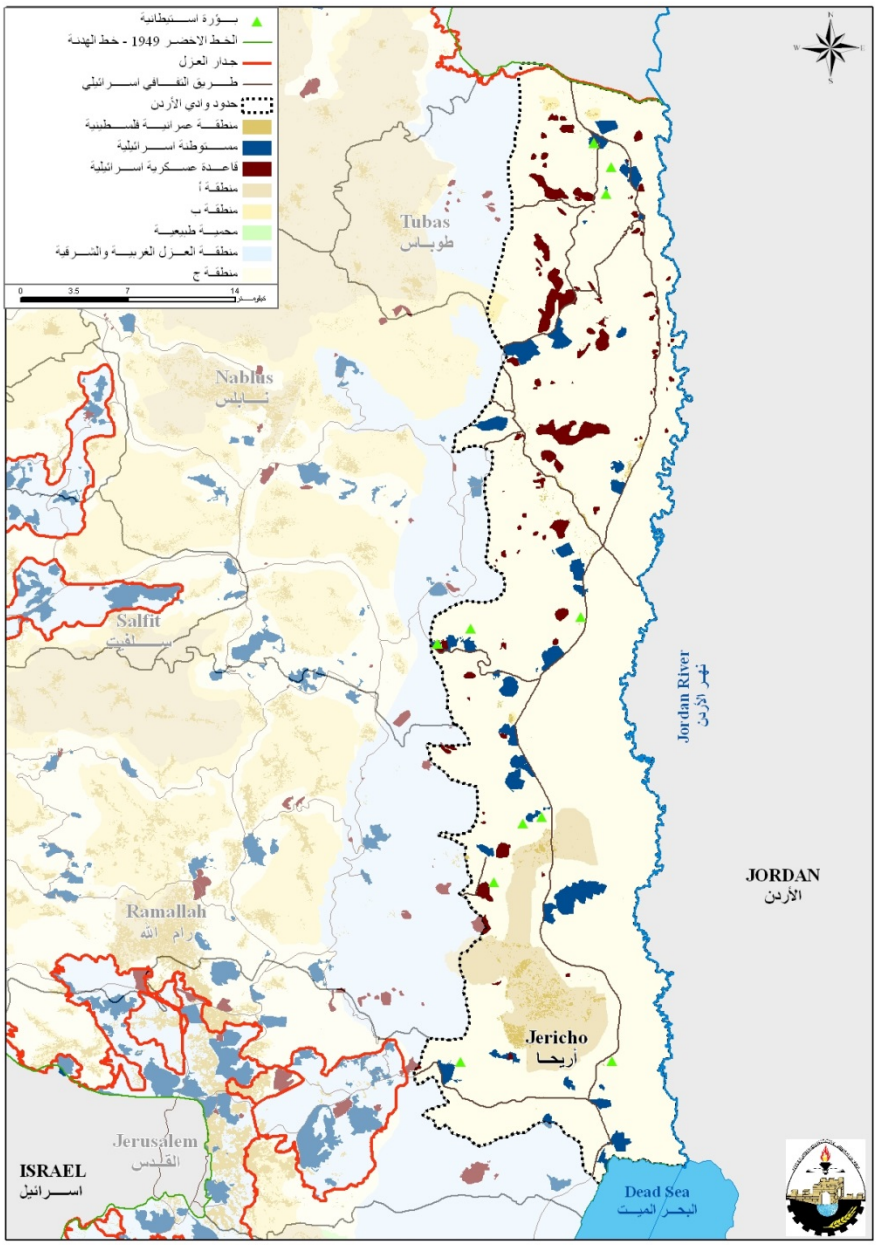

الخارطة رقم (2): التقسيم الجيوسياسي لمنطقة الاغوار وفقا لاتفاقية أوسلو المؤقتة 1995

4. منطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية

عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، و صدور قرار مجلس الامن 242 و الذي نص على " **انسحاب إسرائيل من الأراضي التي أحتلتها في** عدوانها و **إنهاء كل حالات الحرب والمطالب المتعلقة بها، واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها، بالإضافة إلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديدات او استخدام القوة**"، بدأت اسرائيل بإدخال تعديلات على

حدود ما قبل حرب العام 1967 والنظر في حيثيات القرار 242 وتطبيق ما دعا اليه من "حدود آمنة ومعترف بها" بما يتناسب ومخططاتها الاستيطانية المستقبلية للمنطقة. وكان نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك إيغال آلون الذي اقترح على مجلس الوزراء الإسرائيلي مباشرة بعد حرب العام 1967، ان تحتفظ اسرائيل بحدود جديدة تقوم أساسا على السيطرة على المنحدرات الشرقية للضفة الغربية وصولا الى أسفل الاغوار، فضلا عن الصحراء الشرقية للضفة الغربية المتاخمة للبحر الميت وذلك عن طريق بناء سلسلة من المستوطنات الإسرائيلية بعرض ما يقارب 20 كم من الضفة الغربية كخطوة أولى نحو ضمها رسميا لدولة إسرائيل. وجاءت سلسلة المستوطنات الاسرائيلية التي تم بنائها بموجب مخطط ألون لتغطي معظم المناطق الفلسطينية في منطقة الاغوار والاراضي المحيطة بالقدس الشرقية، وتجمع غوش عتصيون الى الجنوب من مدينة بيت لحم، و جنوب مدينة الخليل. وعليه اكتسبت إسرائيل السيطرة على 50 ٪ من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. **أنظر الخارطة رقم (3):**

الخارطة رقم (3): مخطط ايغال ألون الاسرائيلي في العام 1970

و في شهر حزيران من العام 2002، بدأت السلطات الاسرائيلية بتنفيذ سياسة العزل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وعازلة وراءها التجمعات الفلسطينية إلى جيوب، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى والمدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية[7]. كما عمدت اسرائيل الى خلق منطقة

[7] **سوف يعمل جدار العزل العنصري حال الانتهاء من بناءه على ضم 107 مستوطنة اسرائيلية يقطنها 85% من عدد المستوطنين الإسرائيليين الكلي في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية**

عزل شرقية على طول امتداد منطقة غور الأردن وذلك من خلال إحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية وزيادة حجم المعاناة على سكان المنطقة وتقييد حركتهم وحركة منتجاتهم الزراعية. وكان ذلك واضحا في تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارييل شارون في شهر أيار من عام 2004 عندما سُئل عن الجدار في المنطقة الشرقية، منطقة غور الأردن، حيث قال: **" أنا لا أرى جدارا في المنطقة الشرقية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك. هنا و هناك، سوف نحجب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجز العسكرية**[8]." وقد تأثرت محافظة أريحا من هذا الاجراء الاحتلالي الاسرائيلي بسبب أن معظم اراضي المحافظة تقع ضمن ما اصبح يُعرف اليوم بين الفلسطينيين "منطقة العزل الشرقية", ما مساحته 522,549 من أراضي المحافظة, (88.1% من مساحة المحافظة الاجمالية). **أنظر الخارطة رقم (4)**

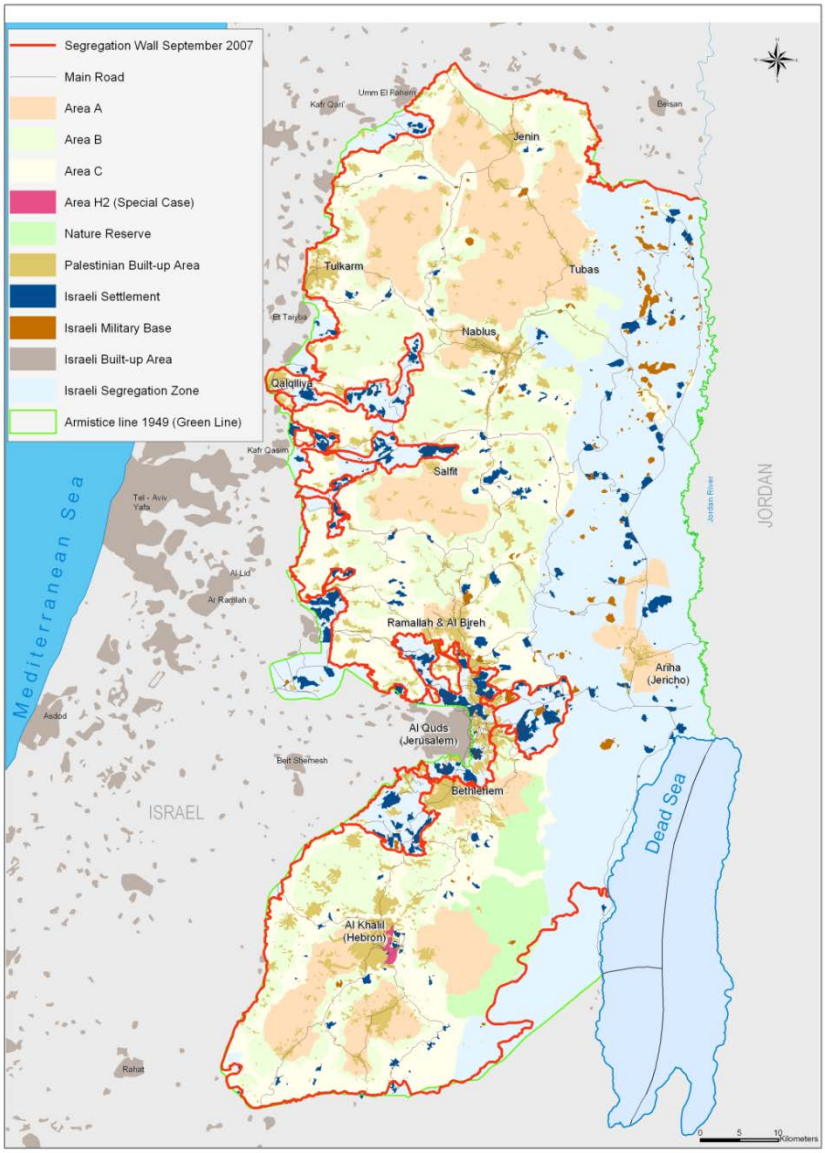

8 The Israel - Palestine Conflict, Parallel Discourse, Elizabeth G. Mathews, 2011
http://ebookandpdf.com/politics-sociology/25654-the-israel-palestine-conflict-parallel-discourses.html

الخارطة رقم (4): منطقة العزل الغربية ومنطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية المحتلة

كما وفرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اجراءات مشددة على عمليات البناء في المنطقة وشكلت هذه الإجراءات عقبة أمام نمو المجتمعات الفلسطينية في المنطقة الشرقية، حيث تقع معظم التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق التي يحظر فيها البناء ما لم يتم الحصول على رخصة بناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية وهو امر غاية في الصعوبة .

5. محافظة أريحا والاغوار: الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية

تقع محافظة أريحا والاغوار على طول الجزء الشرقي من الضفة الغربية المحتلة، على الحدود مع الأردن. يحدها من الشمال محافظة طوباس، ومن الشرق المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الشمال الغربي محافظة نابلس، ومن الغرب محافظة رام الله والبيرة، ومن الجنوب الغربي محافظة القدس، ومن الجنوب البحر الميت.

وتتميز محافظة أريحا والاغوار باختلاف كبير في تضاريسها وارتفاعها، حيث تهيمن عليها تضاريس وادي الأردن، ويتراوح ارتفاع المحافظة بين 400 متر تحت مستوى سطح البحر في الجهة الشرقية عند ساحل البحر الميت، ليصل إلى 585 مترا فوق مستوى سطح البحر نحو الغرب والشمال الغربي (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018). **أنظرالخارطة رقم (5):**

الخارطة رقم (5): موقع وحدود محافظة أريحا والاغوار في الضفة الغربية المحتلة

هذا وتبلغ مساحة محافظة أريحا والاغوار الإجمالية 592,815 دونما (592.8 كم^2) حيث تصنف هذه المساحة من حيث استخداماتها إلى ستة عشر صنفا رئيسيا وتشمل المناطق العمرانية الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية المغلقة والقواعد العسكرية الإسرائيلية والمناطق المفتوحة والغابات والمواقع الإنشائية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018). أنظر **الجدول رقم (3)** و**الخارطة رقم (6)** :

الجدول رقم (3): استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة أريحا والأغوار، 2018		
العدد	استخدامات الأراضي والغطاء النباتي لمحافظة أريحا	المساحة (بالدونم)
1	أراضي صالحة للزراعة	75033
2	غابات	369
3	زراعات متنوعة	1516
4	مناطق صناعية وتجارية	937
5	محاجر وحفريات	159
6	أراضي مفتوحة	362741
7	أشجار	25705
8	بيوت بلاستيكية	3801
9	أعشاب وشجيرات رعوية	48696
10	مناطق ترفيهية - ملاعب	78
11	مسطحات مائية	981
12	مراعي	31022
13	قواعد عسكرية إسرائيلية	9019
14	مستوطنات إسرائيلية	23085
15	مناطق عمرانية فلسطينية	9642
16	مقابر	28
المجموع		**592815**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (2018)		

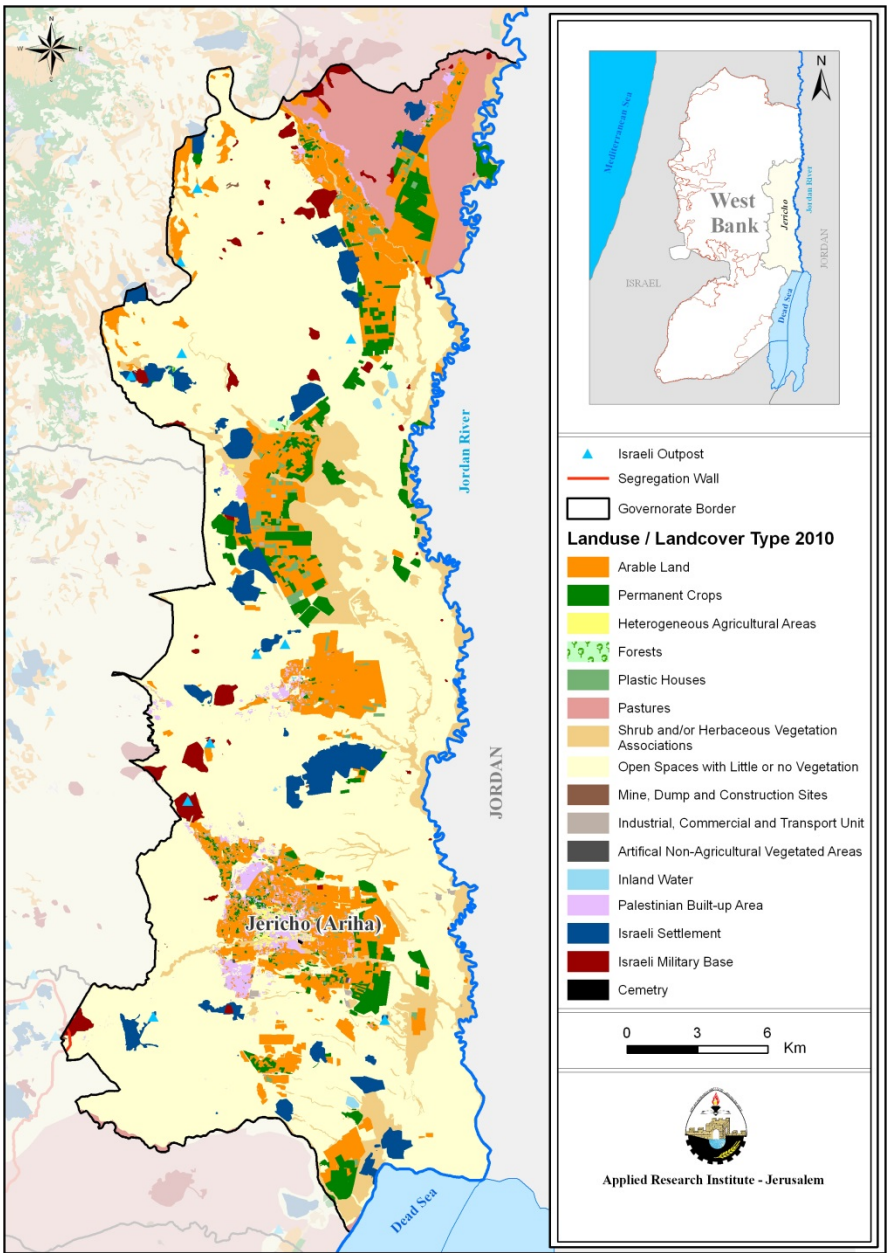

الخارطة رقم (6): استعمالات الأراضي في محافظة أريحا والاغوار

وتضم محافظة أريحا والاغوار جغرافيا اربعة عشر تجمعا، أما إداريا فتضم ثمانية تجمعات بالإضافة إلى مخيمين للاجئين (مخيم عين السلطان ومخيم عقبة جبر) يدير كل منهما لجنة مخيم. كما تضم المحافظة أيضا ثلاث مناطق لا تخضع لأية إدارة. ومن بين التجمعات، خمس مجالس قروية ومجلسين محليين وبلدية واحدة. وتشكل المساحة العمرانية الفلسطينية ما نسبته 3.9% من مجموع مساحة محافظة أريحا والاغوار الاجمالية. ويبلغ تعداد السكان في المحافظة اليوم ما يزيد عن 50,000 فلسطينيا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). **الجدول رقم (4)** يبين اسم كل تجمع ووضعه الجغرافي والاداري وتلك المصنفة مخيمات اللاجئين. **أنظر الخارطة رقم (7):**

الجدول رقم (4): محافظة أريحا والأغوار، حسب التجمعات (جغرافيا وإداريا)			
العدد	التجمع - جغرافيا	التجمع - إداريا	نوع الإدارة
1	الزبيدات	الزبيدات	مجلس قروي
2	مرج نعجة	مرج نعجة	مجلس قروي
3	الجفتلك	الجفتلك	مجلس قروي
4	فصايل	فصايل	مجلس قروي
5	مرج الغزال	مرج الغزال	مجلس قروي
6	العوجا	العوجا	مجلس محلي
7	النويعمة	دمجت تحت إدارة واحدة	مجلس محلي
8	عين الديوك الفوقا		
9	مخيم عين السلطان	مخيم عين السلطان	لجنة مخيم
10	أريحا	أريحا	بلدية
11	مخيم عقبة جبر	مخيم عقبة جبر	لجنة مخيم
12	النبي موسى	غير خاضعة لجهة ما	
13	دير حجلة (موقع ديني)	غير خاضعة لجهة ما	
14	دير القلط (موقع ديني)	غير خاضعة لجهة ما	
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج 2018			

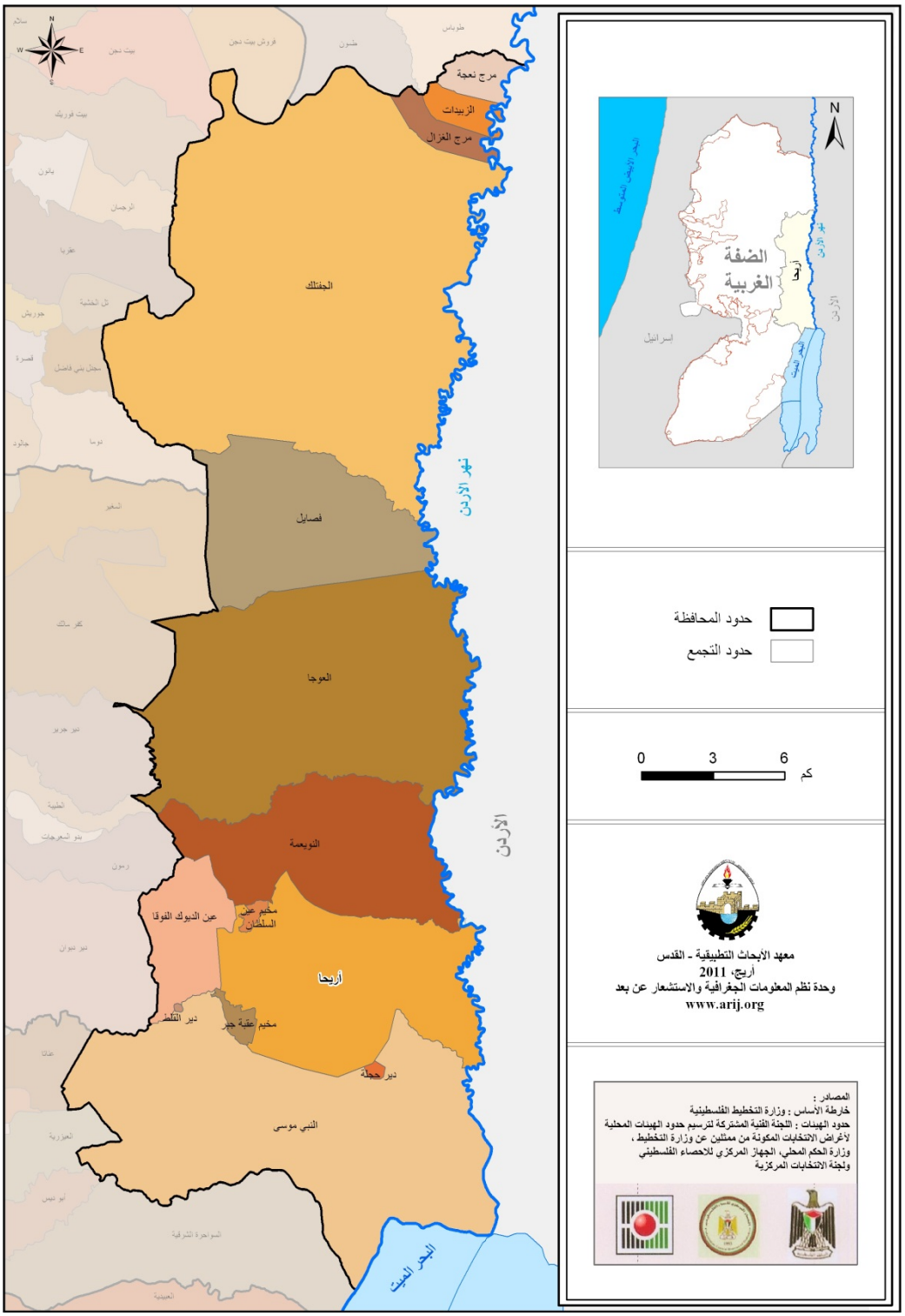

الخارطة رقم (7): الحدود الإدارية للتجمعات الرئيسة في محافظة أريحا والاغوار

6. محافظة أريحا والاغوار في إطار اتفاقيات أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995

وفي إطار اتفاقية أوسلو الموقعة، صُنفت الأراضي في محافظة أريحا والاغوار إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) وذلك كجزء من عملية الانسحاب الإسرائيلي والتي كان من المفروض أن تُستكمل قبل نهاية العام 1999، وقبل التفاوض على قضايا الوضع النهائي. **الجدول رقم (5)** يبين توزيع المناطق وعدد السكان الحالي في كل منها:

الجدول رقم (5): التقسيمات الجيو- سياسية لمحافظة أريحا والاغوار وفقا لاتفاقية أوسلو- المرحلة الانتقالية (1995)

المنطقة	المساحة (كم مربع)	المساحة (بالدونم)	%
منطقة (أ)	68.2	68,165	11.5
منطقة (ب)	0.694	694	0.1
منطقة (ج)	523.9	523,956	88.4
المجموع	**592.8**	**592,815**	**100**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2018			

والجدير بالذكر أن حوالي 95٪ من سكان المحافظة يعيشون في المناطق المصنفة (أ) و(ب)، والتي تشكل مساحتها الإجمالية 11.6٪ (68.9 كم مربع) من مساحة المحافظة الاجمالية، حيث تصل الكثافة السكانية فيها إلى 67 شخصا لكل 1 كم^2، بينما يعيش بقية السكان في المنطقة (ج) والتي تشكل 88.4٪ (523.9 كم^2) من المساحة الاجمالية للمحافظة، حيث يوجد فيها الجزء الأكبر من أراضي المحافظة الزراعية والمساحات المفتوحة ومناطق التنمية المستقبلية. **أنظر الخارطة رقم (8):**

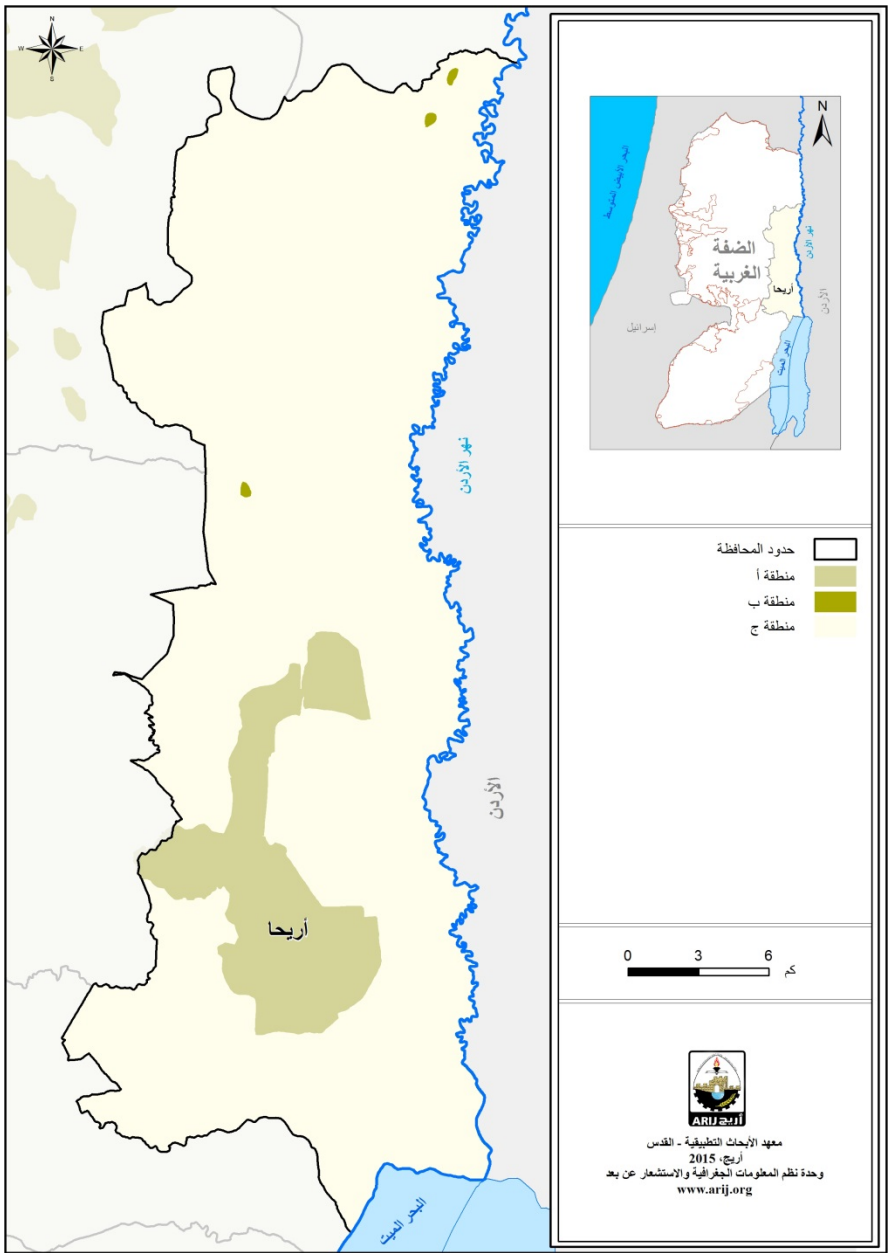

الخارطة رقم (8): التقسيمات الجيو-سياسية في محافظة أريحا والاغوار وفقا لاتفاقية أوسلو– المرحلة الانتقالية (1995)

7. الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات في محافظة أريحا والاغوار

خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي الثماني والاربعون، صعدت إسرائيل من انتهاكاتها تجاه المواطن الفلسطيني وأرضه وممتلكاته بما في ذلك في محافظة أريحا والاغوار، واستمرت في عمليات نهب الأراضي الفلسطينية خدمة لأهدافها الاستيطانية المختلفة من بناء لمستوطنات وأحياء جديدة في المحافظة، وتوسيع القائمة منها، في خطوة من شأنها أن تُرسخ من الوجود الإسرائيلي في المنطقة وتفرضه على الارض بحيث يُصبح واقعًا يصعب تغييره في المستقبل. كما وصعدت إسرائيل من عمليات الهدم للمنازل والمنشآت الفلسطينية في مختلف القرى والبلدات الفلسطينية في المحافظة بذريعة البناء غير المرخص لوقوع هذه المنشأت في المنطقة المصنفة ج". هذا بالإضافة الى اقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية وانشاء القواعد العسكرية وشق الطرق الالتفافية. كما طالت الانتهاكات الإسرائيلية الأشجار المثمرة والأراضي الزراعية التي هي مصدر دخل رئيسي لمعظم العائلات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أصدرت الحكومة الاسرائيلية العديد من الأوامر العسكرية التي طالت الاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وكان معظمها إما بذريعة أن تلك الأراضي هي ملك لدولة إسرائيل وعليه يُمنع على الفلسطينيين استغلالها دون تصريح صادر عن الجهات الاسرائيلية المختصة أو مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.

وخلال الفترة الممتدة ما بين شهر كانون الثاني من العام 2001 وحتى العام 2018، رصد معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج) بصورة منهجية وشاملة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأراضي والممتلكات الفلسطينية في محافظة أريحا والاغوار، حيث تم مصادرة **37764** دونما من الأراضي الفلسطينية لأغراض إسرائيلية مختلفة. وعلاوة على ذلك، تم هدم **261** منزلا خلال تلك الفترة، وحاليا هناك أكثر من **850** منزلا مخطرا بالهدم. فيما يلي عرض للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحسب الإحصائيات الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). **أنظر الجدول رقم (6):**

الجدول رقم (6): الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار في الفترة الواقعة ما بين العام 2000 وحتى العام 2018

العام	المنازل المخطرة بالهدم	المنازل المهدمة	الاشجار المقتلعة	الاراضي المصادرة
2001	3	0	0	37
2002	13	16	0	502
2003	0	0	0	30004
2004	0	13	0	37
2005	0	8	0	0
2006	0	1	0	0
2007	2	4	0	0
2008	4	0	0	0
2009	37	0	0	0
2010	626	4	0	50
2011	35	48	0	18

2012	7	22	0	3200
2013	54	28	0	0
2014	20	30	120	0
2015	42	21	0	0
2016	10	45	0	3887
2017	2	16	400	0
2018	2	5	560	29
المجموع الكلي	857	261	1080	37764
وحدة مراقبة الاستيطان, معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) 2018				

8. النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

- **المستوطنات الاسرائيلية**

منذ احتلال اسرائيل لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، دأبت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على تشجيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وفي محافظة أريحا والاغوار على وجه الخصوص، قامت اسرائيل ببناء 20 مستوطنة إسرائيلية يقطنها اليوم ما يقارب 6,000 مستوطن إسرائيلي. وتحتل هذه المستوطنات ما مساحته 23,085 دونما (23.1 كم مربع)، ما نسبته 4% من مساحة المحافظة الكلية. **أنظر الجدول رقم (7):**

الجدول رقم (7): قائمة بالمستوطنات الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	المساحة المصادرة من محافظة أريحا (دونم)	عدد السكان عام 2018
1	الموج	1977	524	170
2	اتراكزيا	غير معروف	472	موقع سياحي
3	شمال البحر الميت	غير معروف	692	موقع سياحي
4	فيريد يريحو	1980	615	205
5	مسوع	1970	2209	191
6	معاليه فرايم	1970	1464	1558
7	يافيت	1980	1294	141
8	تومر	1978	1049	260
9	جلجال	1970	1125	191
10	نيران (نعران)	1981	497	60

11	نعومي (ناعمة)	1979	5048	114
12	ليدو يهودا	غير معروف	1147	موقع سياحي
13	بيتسائيل	1972	1418	303
14	جزء من مستوطنة ميخورا	1973	438	الجزء الاكبر يقع في محافظة نابلس
15	نتيف هجدود	1975	1208	195
16	بيت هعرافا	1980	665	122
17	ارجمان	1970	1202	185
18	يتاف	1970	499	252
19	ميتسبي يريحو	1978	1004	1952
20	جزء من مستوطنة جيتيت	1973	514	الجزء الاكبر يقع في محافظة نابلس
المجموع			**23085**	**5899**
المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان- أريج، 2018؛ وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج،2018				

- **البؤر الاستيطانية الاسرائيلية**

علاوة على ذلك، قامت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1996 و2018، ببناء 11 موقعا استيطانيا في محافظة أريحا والاغوار، والتي باتت تعرف فيما بعد "بالبؤر الاستيطانية[9]". وقد بدأت هذه الظاهرة الاستيطانية بالظهور في العام 1996، واخذت بالتفشي في مناطق الضفة الغربية منذ ذلك الوقت وقد اخذت أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة' شارونية' للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها، فبعد العام 2001 وحين تولى أرييل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها خاصة أن المذكور قد أصدر نداءً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين"*لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسرها إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات*، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية".

[9] البؤر الاستيطانية للمستوطنات هي تقنية مرتجلة من قبل المسؤولين الإسرائيليين بالتعاون مع المستوطنين الإسرائيليين، والتي بموجبها يقوم الأخير بالاستيلاء على قمم التلال وبعض المواقع على مقربة من المستوطنات القائمة من أجل ضم الموقع إلى المستوطنة - إذا كان موجودا ضمن مساحة المخطط الرئيسي للمستوطنة– وكل ذلك تحت الحماية المباشرة للجيش الإسرائيلي.

وقد أضحت ظاهرة البؤر الاستيطانية تضاهي بخطورتها المستوطنات القائمة حيث تسيطر حفنة من المستوطنين على أراضي شاسعة في مناطق عشوائية في الضفة الغربية تعمل على تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتعزيز سياسة الفصل الإسرائيلية بخلاف ما تم الإشارة إليه في خارطة الطريق بخصوص إزالة تلك البؤر وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل جغرافي وتتمتع بالسيادة. و الجدير ذكره أن إقامة البؤر الاستيطانية قد تم وفق سياسة إسرائيلية هدفت إلى تضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأهداف المنظورة لتلك البؤر، حيث تم إقامة عدد من تلك البؤر ضمن المخططات الهيكلية للمستوطنات القائمة وأصبح يطلق عليها اسم 'أحياء استيطانية' غرضها الالتفاف على الضغوط الدولية على إسرائيل للحد من توسيع المستوطنات. اما النوع الأخر من البؤر فهي تلك التي يتم بناؤها في مناطق خارج حدود المخططات الهيكلية للمستوطنات وبالتالي يمكن اعتبارها نواة لمستوطنات إسرائيلية جديدة. **الجدول رقم (8)**، يتضمن قائمة بالبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي أنشئت في محافظة أريحا والاغوار.

الجدول رقم (8): البؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي أنشئت على أراضي محافظة أريحا والاغوار

الرقم	اسم البؤرة الاستيطانية	المستوطنة الأم الأقرب	فترة الإنشاء
1	مزرعة عومر	غير معروف	غير معروف
2	نيران- غرب	نيران	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
3	نيران- شرق	نيران	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
4	ميفيعوت يريحو	يتاف	كانون الثاني 1999
5	مولنيفو	بيت هعرفا	كانون الثاني 2001
6	ميتسبي يريحو- شمال شرق	ميتسبي يريحو	كانون الثاني 2002
7	معاليه افرايم الابتدائية	معاليه افرايم	غير معروف
8	معاليه افرايم- شمال	معاليه افرايم	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
9	جنوب مسوع	متسواة	كانون الثاني 2002
10	شرق جيتيت	جيتيت	شباط 2001- تشرين الثاني 2002
11	جنوب ميخورا	ميخورا	شباط 2001- تشرين الثاني 2002

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018

- **القواعد العسكرية الاسرائيلية**

قامت اسرائيل منذ العام 1967 بتخصيص مناطق في محافظة أريحا والاغوار كقواعد عسكرية اسرائيلية وذلك تحت ادعاء "حماية المستوطنات الاسرائيلية" والتي أصبحت عبر سنوات الاحتلال الاسرائيلي جزءا لا يتجزأ منها. وتحتل القواعد العسكرية الاسرائيلية اليوم ما مساحته 8,959 دونما (8.9 كم مربع)، ما نسبته 1.5% من المساحة الاجمالية لمحافظة أريحا والاغوار **(الخارطة رقم (9)**. وتجدر الاشارة الى أن القواعد العسكرية الاسرائيلية قد أضافت المزيد من المعاناة على التجمعات

الفلسطينية في المنطقة وأصبحت تمثل خطرا متصاعدا وتهديدا لحياة الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المجاورة لها، من بينهم العديد من لقوا حتفهم خلال الأنشطة اليومية العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

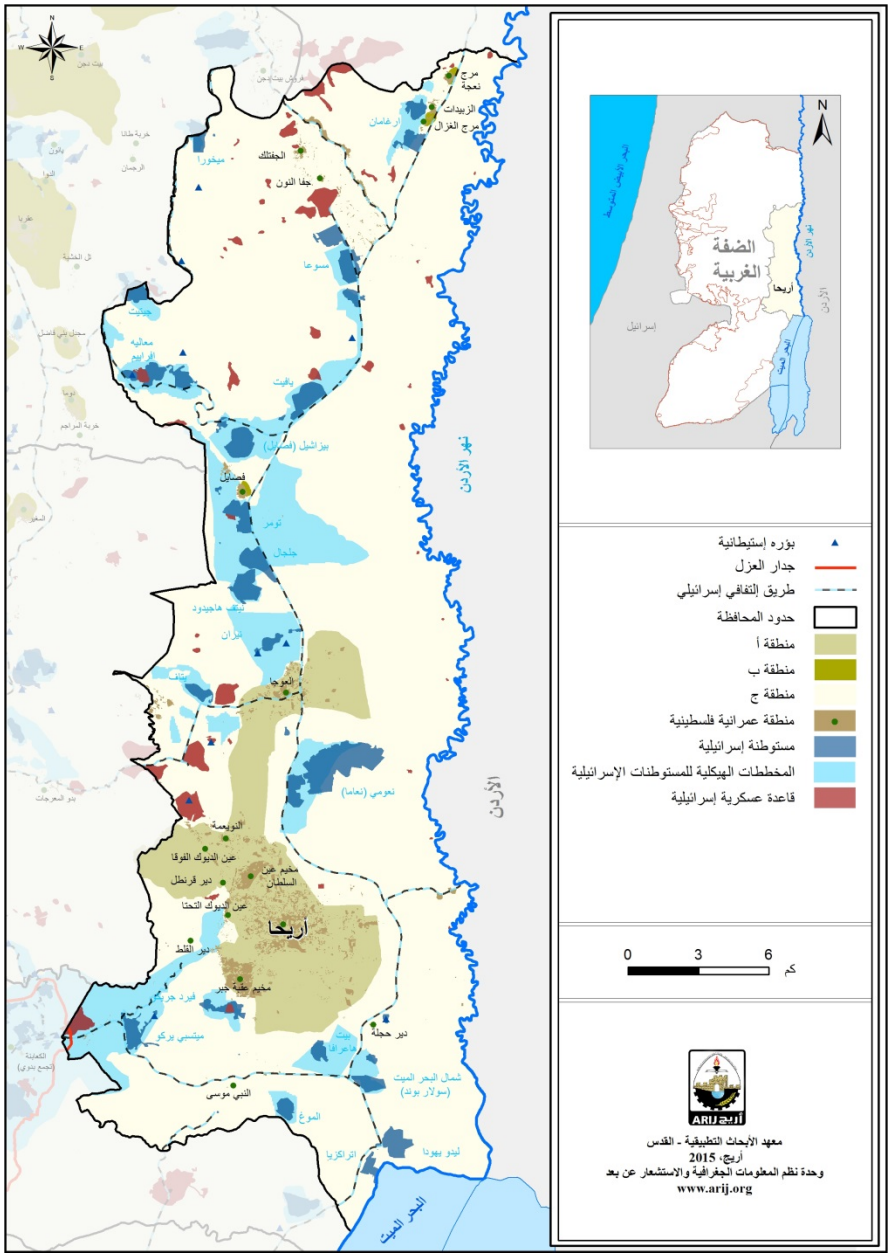

الخارطة رقم (9): توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية والقواعد العسكرية والطرق الالتفافية في محافظة أريحا والاغوار

- **مناطق الالغام العسكرية الاسرائيلية**

كما قامت اسرائيل بتخصيص مناطق في محافظة أريحا والاغوار كمناطق ألغام وتحتل اليوم ما مساحته –247,864 دونما (247.9 كم مربع)، ما نسبته 42% من المساحة الاجمالية لمحافظة أريحا والاغوار، حيث تمتد على طول الحدود الشرقية من محافظة أريحا والاغوار، بدءا من مستوطنة أرجمان في اقصى شمال المحافظة وحتى الشواطئ الشمالية للبحر الميت، (**الخارطة رقم (10)**. وتجدر الاشارة الى أن منطقة الالغام في محافظة أريحا والاغوار، هي جزء من المناطق المصنفة "أراضي عسكرية مغلقة" في منطقة العزل الشرقية. كما وتجدر الاشارة الى أن الحكومة الاسرائيلية بدأت خلال العقد الماضي بتفكيك جزء من مناطق الالغام التي زرعتها في منطقة غور الاردن عقب الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وسارعت بتسريب هذه المناطق الى شركات اسرائيلية خاصة لاستغلالها لتحول دون استخدامها من قِبل الفلسطينيين القاطنين في المنطقة.

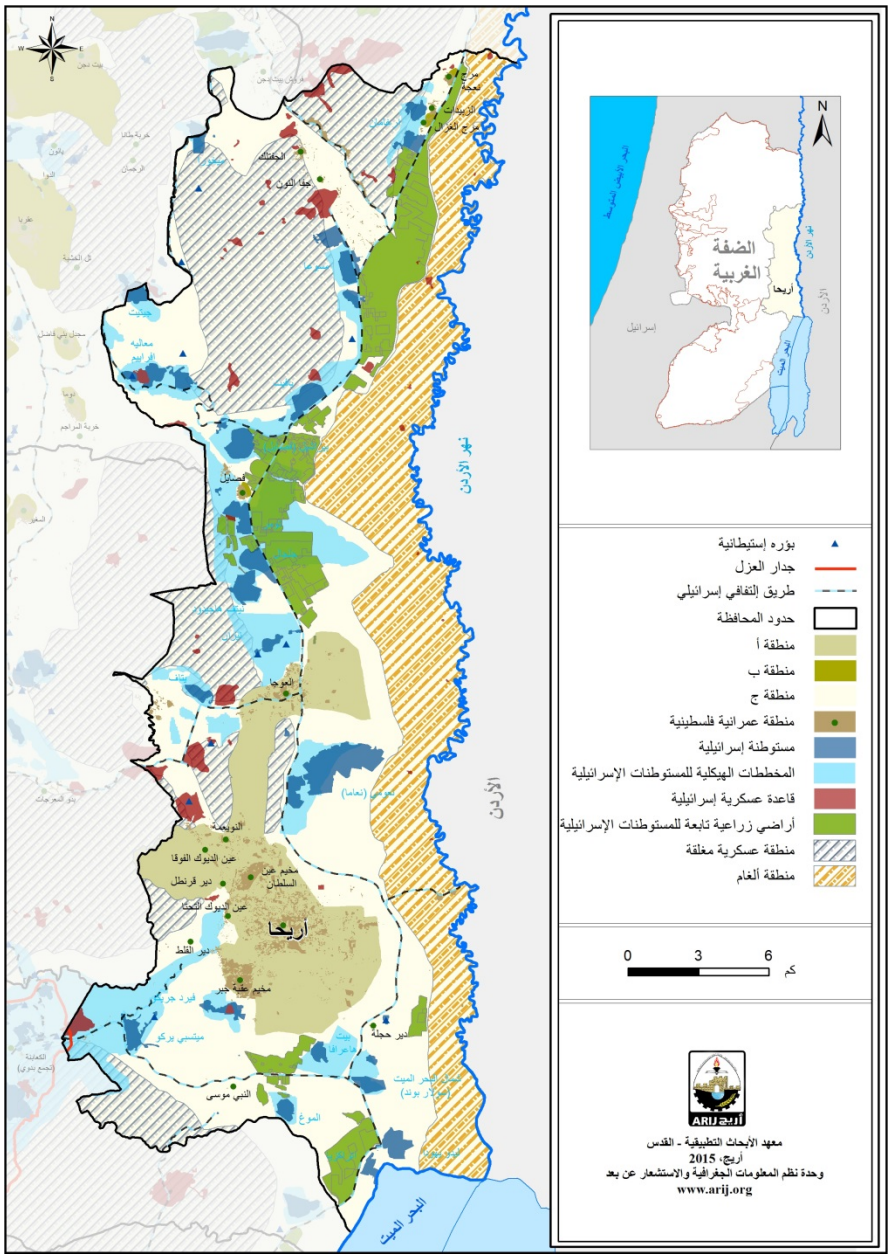

الخارطة رقم (10): مناطق الالغام والمناطق العسكرية المغلقة أمام الفلسطينيين في محافظة أريحا والاغوار

9. المخططات الاستيطانية المستقبلية في محافظة أريحا والاغوار

- **المستوطنات الإسرائيلية: "أولوية وطنية إسرائيلية"**

في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2012، صادقت حكومة الإحتلال الإسرائيلي على مشروع استيطاني جديد تحت عنوان 'مناطق ذات أولوية وطنية'، والذي يضم بدوره سلسلة من الفوائد و المخصصات المالية والامتيازات التي سوف يتم منحها للمناطق المستهدفة في المشروع. ووفقاً لخارطة المشروع، فان المناطق التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية تضم 557 تجمعا اسرائيليا، منها 89 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وشملت المخصصات والمنح المالية التي اقرها المجلس الحكومي الإسرائيلي المصغر قطاعات الزراعة والصناعة **(**ضمانات و فوائد ضريبية للصناعة ودعم للموظفين وتوفير الدعم والمساندة للمصانع في الكوارث الأزمات والمشاركة في تطوير البنى التحتية للصناعة والمنشآت الصناعية ومنح مالية للأبحاث الصناعية وتكاليف التطوير) هذه بالإضافة الى تقديم حوافز في مجال الاسكان وتشمل القروض المدعومة للشقق السكنية (قروض تشطيب) ومكملات القروض، وذلك كجزء من معايير الاستحقاق المُخففة، كمعيار العمر الأدنى للحصول على قروض. كما شملت أيضا إعانات مالية لتكاليف التطوير وتشمل إعانات مالية تغطي 50% من تكاليف التطوير للمتعهدين والمقاولين، هذا بالإضافة الى الإعفاء من العطاءات فيما يخص الأراضي اضافة الى الفوائد والحوافز الأخرى فيما يخص مجال التعليم في المناطق المستهدفة.

وشمل المشروع الاستيطانية الاسرائيلي 90 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، منها 17 مستوطنة من أصل 20 مستوطنة قائمة في محافظة أريحا والاغوار، وهي على النحو التالي: الموج، ارجمان، بيت هعرافا، جلجال، جيتيت، معاليه افرايم، مسوع، ميخورا، ميتسبي يريحو، نعومي، نيتيف هجدود ، نيران، بيتسائيل، تومر، فيرد يريحو، يافيت، ويتاف. ويبلغ التعداد الكلي للمستوطنين الإسرائيليين القاطنين في تلك المستوطنات ما يقارب 6,000 مستوطنا. **أنظر الخارطة رقم (11)**

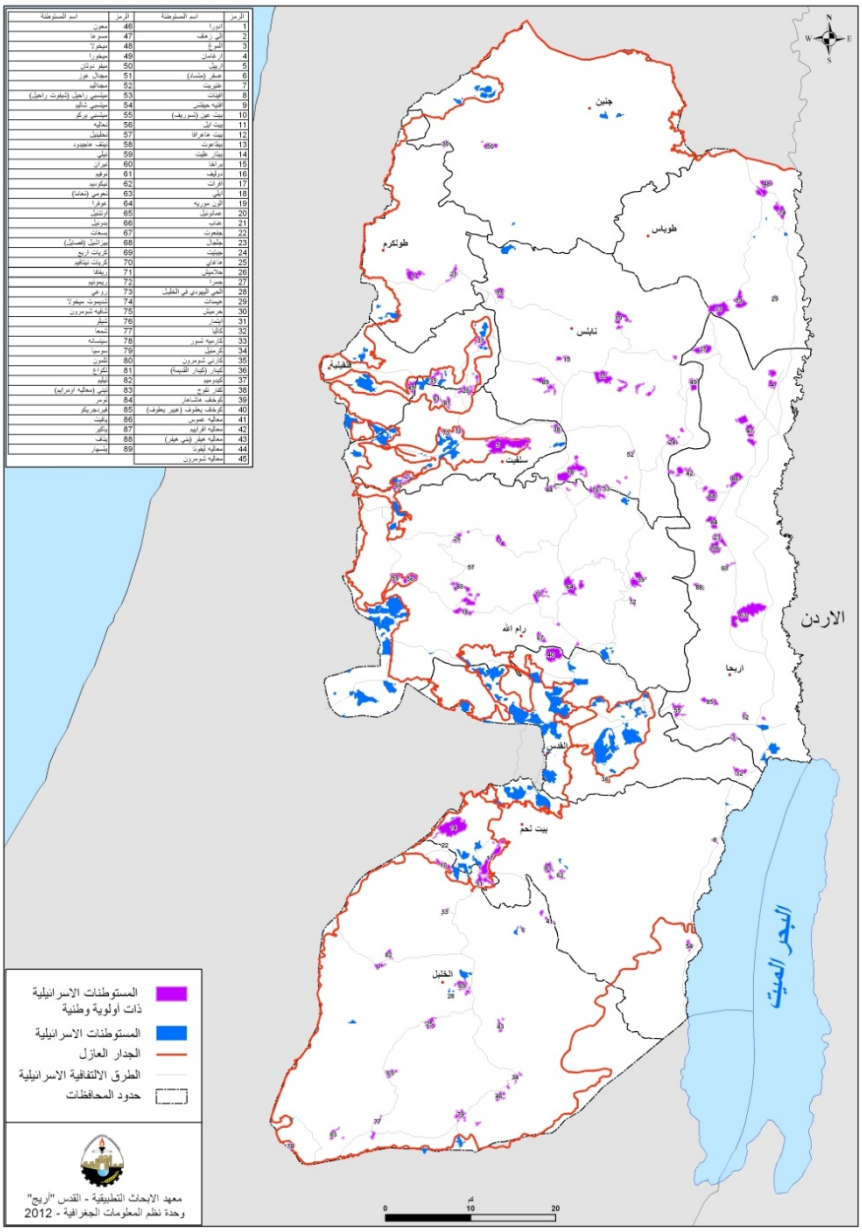

الخارطة رقم (11): المستوطنات الاسرائيلية ذات الاولوية الوطنية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها محافظة أريحا والاغوار

- **المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الزراعية**

خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، شجعت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة المستوطنين على استغلال المناطق الزراعية المجاورة للمستوطنات وزراعتها وفلاحتها وذلك للسيطرة على المزيد من الاراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وفرض واقع أليم

على الارض. وكان لمحافظة أريحا والاغوار نصيباً من السيطرة الاسرائيلية على الاراضي الزراعية حيث بلغت المساحة التي سيطر عليها المستوطنين للأغراض الزراعية خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي والتي تقع على مقربة من المستوطنات الاسرائيلية[10] في محافظة أريحا والاغوار 43,669 دونما (43.7 كم مربع)،ما نسبته 67.8% من المساحة الكلية للمناطق الزراعية الاسرائيلية في منطقة غور الاردن (64,368 دونما (64.4 كم مربع)) (7.4% من المساحة الكلية لمحافظة أريحا والاغوار). ويشكل استغلال المستوطنين الإسرائيليين للاراضي الزراعية الفلسطينية واقع خطير على القطاع الاقتصادي الفلسطيني ويهدد وجود العديد من العائلات الفلسطينية التي تعتمد على الزراعة كمصدر رزق لها. **أنظر الخارطة رقم (12) :**

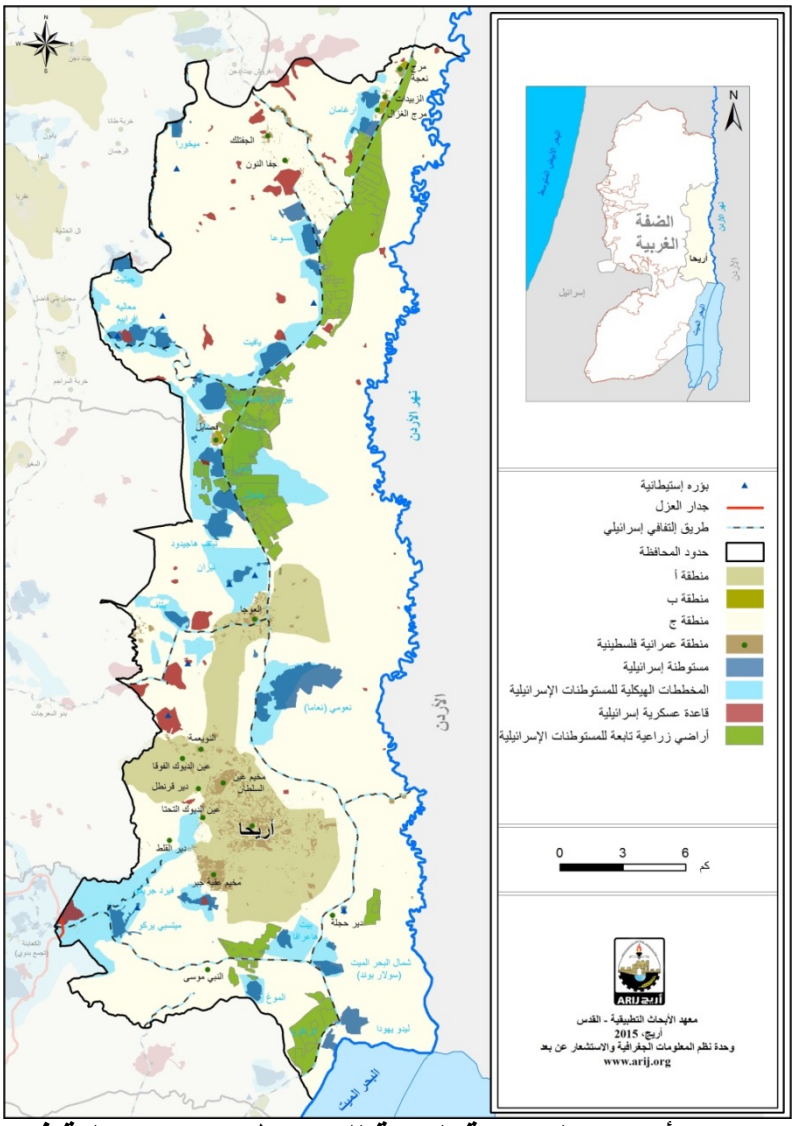

الخارطة رقم (12) : الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

[10] **مناطق زراعيه بالقرب من مستوطنات مثل بيتسائيل وتومر وجلجال والموج وبيت هعارفاه**

- **تمديد سريان مصادرة ما يزيد عن 400 ألف دونم جنوبي منطقة العزل الشرقية**

في الاسبوع الاول من شهر شباط من العام 2015، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا يحمل الرقم والمسمى (1651 -2009-5770 يهودا والسامرة) 1/99/س (تعديل حدود رقم 6) 2015-5775 (منطقة إطلاق نار 912) والذي يقضي بتمديد إغلاق ومصادرة 410,672 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة في المقطع الجنوبي لمنطقة العزل الشرقية تبدأ من مستوطنة معاليه أدوميم وصولا لأقصى الجنوب الشرقي لمحافظة الخليل، منها 8,238 دونما (8.2 كم مربع) من أراضي محافظة أريحا والاغوار. والجدير ذكره بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي كانت قد أصدر الأمر العسكري قبل التعديل في شهر أيار من العام 2009 والذي أعلن فيها إغلاق ومصادرة 410,884 دونما أي بزيادة قدرها 212 دونما عن أمر التمديد الحالي وذلك لان 212 دونما المذكورة قد تم استخدامها لصالح توسيع مستوطنة معاليه أدوميم غير الشرعية وبالتالي تم شطبها من ضمن المناطق المصادرة والمغلقة من خلال التعديل الصادر. **أنظر الخارطة رقم (13):**

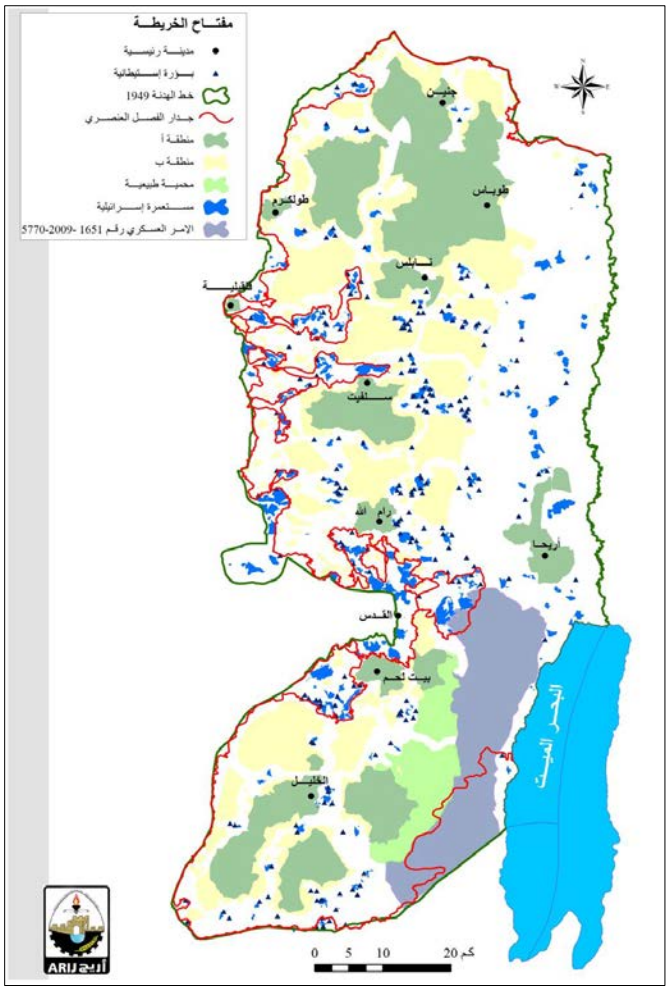

الخارطة رقم (13) : الامر العسكري الاسرائيلي رقم (1651-2009-5770 يهودا والسامرة) (1/99/س) (تعديل حدود رقم 6) 2015-5775 (منطقة إطلاق نار 912)

- **المصادرة بذريعة "أراضي الدولة "،الوجه الاستيطاني الاول للحكومة الاسرائيلية**

إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي لمصادرة وإغلاق الأراضي الفلسطينية بذريعة انها أراضي عسكرية مغلقة أو ما يسمى "بأراضي الدولة" ما هي إلا حلقة من مسلسل الاستيطان والتهويد الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية المحتلة وترسيم حدودها وواقعها الجغرافي على مقاس المشروع التهويدي والتوسعي لدولة الاحتلال. فسياسة مصادرة أراضي الفلسطينيين بحجة انها "أراضي دولة" تعتبر أحد البدع التي اختلقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتمكنها من ابتلاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين دفعة واحدة بدون عناء وجهد.

فعندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة) في العام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967، الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها 'أراضي عامة' أو 'أراضي دولة' والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة معادية أو شخص من دولة عدوة قبل وخلال وبعد حرب العام 1967".

وعليه، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، فرضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني، ما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وهي تلك التي تم تصنيفها على أنها أراضي " مُسجلة أراضي دولة"، حيث إعتبرت إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون. كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "أراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم، تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" حيث تم إعداد مخططات تسجيل لها

بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية، والتي تشكل 11.7٪ من اجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل، فان المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما، نحو 37.8٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وفيما يخص محافظة أريحا والاغوار، فقد خضع ما مساحته 407,425 دونما للتصنيف الاسرائيلي "أراضي دولة"، ما نسبته 68.7% من مساحة المحافظة الكلية. كما ان اغلبية هذه الاراضي المصنفة "اراضي دولة" تقع في محيط المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المقامة على اراضي المحافظة الامر الذي يظهر الادعاءات الباطلة التي تنتهجها دولة الاحتلال للسيطرة على الاراضي الفلسطينية. فحين تصدر الادارة المدنية الاسرائيلية أمر عسكري لمصادرة اراضي فلسطينية تحت ذريعة "اراضي دولة"، تكون هذه الاراضي على مقربة من المستوطنات الاسرائيلية وتهدف من العملية، السيطرة على الاراضي الفلسطينية لتوسيع المستوطنات القائمة. **والجدول رقم (9) والخارطة رقم (14) :**

الجدول رقم (9): الاراضي الفلسطينية التي تخضع لتصنيف أراضي دولة في محافظة اريحا والاغوار بحسب التصنيفات الاسرائيلية

العدد	تصنيف الارض	المساحة (بالدونم)
1	أراضة معلنة	54,405
2	أراضي دولة مسجلة	240,016
3	اراضي قيد المسح	113,004
	المساحة الكلية	**407,425**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018

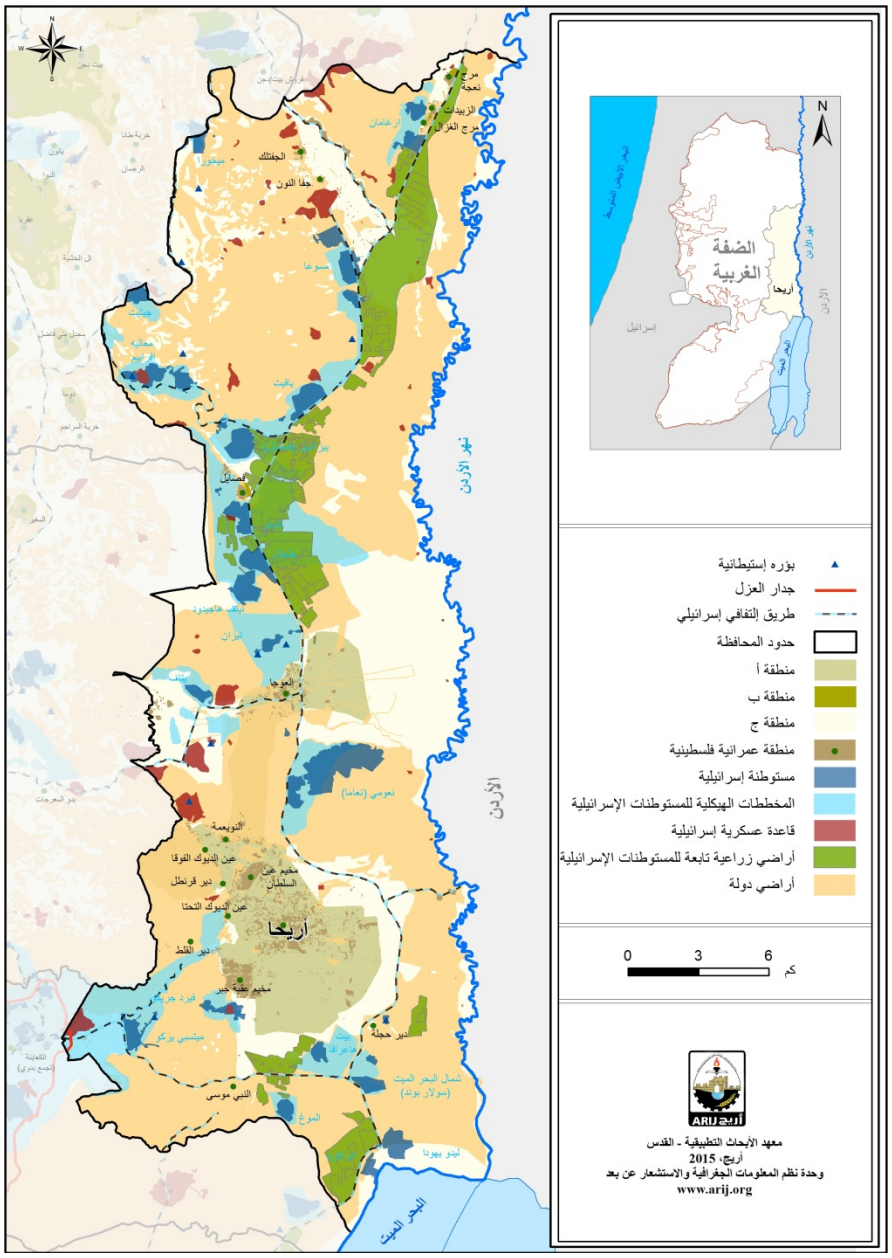

الخارطة رقم (14): الاراضي الفلسطينية التي تصنفها اسرائيل "أراضي دولة" في محافظة أريحا والاغوار

- **المصادرة من خلال اعلان مناطق "محميات الطبيعية"**

صادرت اسرائيل مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية تحت مسمى "محمية طبيعية" أو "حديقة وطنية" من خلال الامر العسكري الاسرائيلي رقم 363 للعام 1969 والامر العسكري الاسرائيلي رقم 373 للعام 1970 على التوالي. وقد استخدمت إسرائيل هذه الاوامر لمصادرة الأرض من خلال

الاعلان عنها "محمية طبيعية" وفرض قيودا مشددة على البناء واستخدام الأراضي في هذه المناطق للمطالبة بحماية البيئة. الا أن اسرائيل لم تلتزم بالقيود التي فرضتها من خلال الاوامر العسكرية السابقة الذكر بل سارعت لاستغلال هذه المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية بما يتناسب ومصالحها الاستعمارية التي تمثلت ا ببناء المستوطنات وتوطين المستوطنين فيها. وعلى الرغم من أنه من المفترض أن تكون هذه المحميات الطبيعية لحماية البيئة، فان السلطات الاسرائيلية تعتبر الامر جزءا أساسيا من برنامج مصادرة الأراضي الفلسطينية.

ففي الضفة الغربية المحتلة تم تصنيف 48 موقعا على انها محميات طبيعية ويبلغ مجموع مساحتها 703 كم مربع (12.4% من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة). تجدر الاشارة الى أن 88% من مجموع مساحات المحميات الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة يقع في المنطقة التي تم تصنيفها "ج" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995 والتي ما زالت تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنيا واداريا. فيما تقع 12% من مساحة المحميات الطبيعية في الضفة الغربية في المناطق المصنفة "ا" و "ب" حيث تخضع هذه المناطق للسيطرة الفلسطينية .

وفي محافظة أريحا والاغوار بشكل خاص، تصنف السلطات الاسرائيلية ما مساحته 126,862 دونما من الأراضي الفلسطينية في المحافظة (21% من المساحة الكلية للمحافظة) كمناطق محميات طبيعية، حيث تمنع الفلسطينيين من البناء فيها أو استغلالها لأي غرض كان بهدف السيطرة عليها، فيما تطلق العنان لمخططاتها الاستيطانية في تلك المناطق بغض النظر كانت محمية طبيعية أم لا. وقد تم تسجيل العديد من الحوادث عندما قام الفلسطينيون بحراثة وفلاحة أراضيهم التي تقع ضمن المناطق التي تخضع لتصنيف "محميات طبيعية"، حيث سارعت السلطات الاسرائيلية لأخلاء هذه الاراضي وتهديد أصحابها بعدم الدخول اليها أو العمل فيها من خلال أوامر عسكرية. فمثلا ويجيز قانون (قواعد التصرف في المحمية الطبيعية (يهودا والسامرة) 5733-1972 وقواعد التصرف في الحدائق العامة (يهودا والسامرة) 5734-1974)) للحكومة الاسرائيلية بتطبيق سلسلة من القواعد في المناطق المعلنة "محمية طبيعية أو حدائق وطنية" بغية حمايتها[11] على حد تصريحات الجانب الاسرائيلي مثل تقييد الوصول الى المنطقة او البناء فيها أو استغلالها لأي غرض كان[12] ،

[11] **Dispossession and Exploitation Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea**
http://www.btselem.org/download/201105_dispossession_and_exploitation_eng.pdf

[12] **National Parks and Nature Reserves Regulations (Prohibitions on Causing Damage to Protected Nature Values), 1968.**
http://faolex.fao.org/cgi-bin/faolex.exe?database=faolex&search_type=query&table=result&query=ID:LEX-FAOC033422&format_name=ERALL&lang=eng

الا أن هذه القواعد[13] تعطي السلطات الاسرائيلية أدوات فعالة لمصادرة الاراضي الفلسطينية.

كما تجدر الاشارة الى انه يمكن اعادة تصنيف المناطق التي تعلنها اسرائيل على انها "مناطق امنية" الى محميات طبيعية بموافقة وزير الدفاع الاسرائيلي. فمثلا، اذا قامت اسرائيل بتصنيف منطقة معينة في الضفة الغربية المحتلة على انها "منطقة أمنية" تحت أي ظرف معين، فانه بالإمكان اعادة تصنيف هذه المنطقة الى محمية طبيعية وذلك حتى تمنع اسرائيل وصول الفلسطينيين الى هذه المنطقة وبالتالي مصادرتها. وكانت حركة السلام الاسرائيلية في العام 2007 قد نشرت تقريرا[14] يوضح فيه أن اسرائيل أقامت العديد من المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة في مناطق كانت اصلا مصنفة محميات طبيعية من قبلها (الحكومة الاسرائيلية)، الامر الذي يظهر تلاعب اسرائيل بالقوانين التي تسنها لصالح مطامعها الاستعمارية في المنطقة. **أنظر الخارطة رقم (15)**

[13] National Parks and Nature Reserve Law (No. 5723 of 1963)
http://faolex.fao.org/cgi-bin/faolex.exe?rec_id=004935&database=faolex&search_type=link&table=result&lang=eng&format_name=@ERALL

[14] Construction of Settlements and Outposts on Nature Reserves in West Bank, Dror Etkes and Hagit Ofran

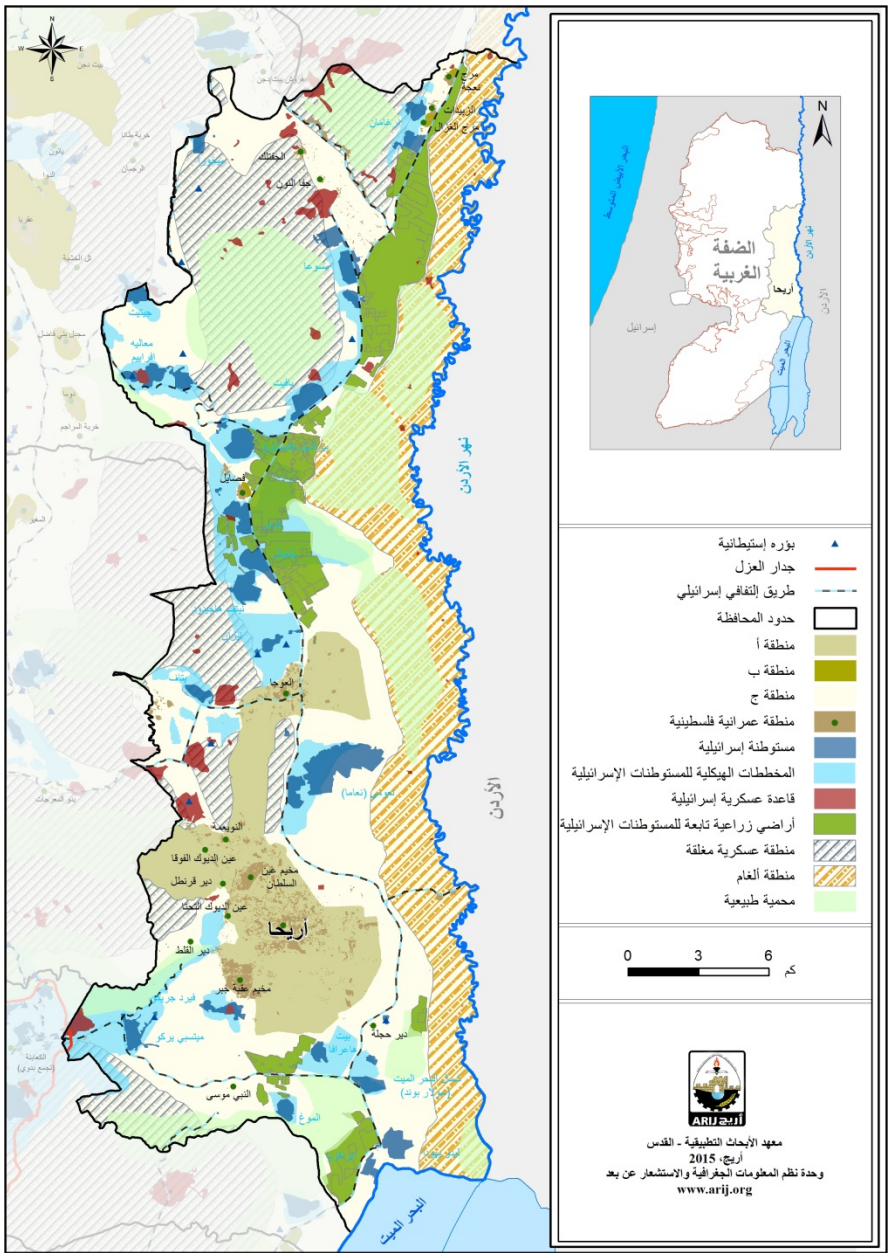

الخارطة رقم (15): الاراضي الفلسطينية التي تخضع لتصنيف "محميات طبيعية" في محافظة أريحا والاغوار

- **مخططات اسرائيلية لترحيل التجمعات البدوية الفلسطينية من القدس الشرقية المحتلة الى محافظة أريحا والاغوار**

في السادس من شهر أيلول من العام 2014 ، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريرا[15] مفاده بان اسرائيل بصدد طرح مخطط من اجل مراجعة الجمهور يهدف الى ترحيل الالاف من البدو القاطنين في القدس الشرقية قصرا الى مدينة جديدة في محافظة اريحا والاغوار. وتعتبر هذه الخطوة هي الأخيرة قبل إقرار مخطط البناء من قبل السلطات الاسرائيلية ومن ثم تتم عملية طرح العطاءات للبدء في البناء. وكانت الادارة المدينة الاسرائيلية[16] قد نشرت مخططات للمدينة الجديدة التي تنوي اقامتها على أراضي قرية النويعمة الفلسطينية شمال مدينة اريحا وأطلقت عليها اسم "رمات نويعمة". وتحمل المخططات الارقام التالية: المخطط رقم 1419 والمخطط رقم 1418 والمخطط رقم 1/1417 والمخطط رقم 2/1417 والمخطط رقم 3/1417. **أنظر الجدول رقم (10) والخرائط 16 و 17:**

الجدول رقم (10): مخططات المدينة الجديدة "رمات نويعمة" كما طرحتها الادارة المدينة الاسرائيلية

العدد	رقم المخطط	نوع البناء	التجمع المستهدف
1	1419	حي سكني 1	النويعمة
2	1418	حي سكني 2	النويعمة
3	1417/1	حي سكني 3	الديوك الفوقا
4	1417/2	حي سكني 4	النويعمة الفوقا
5	1417/3	شارع يوصل بين الاحياء السكينة السالفة الذكر	النويعمة والديوك

المصدر: (مخطّطون من أجل حقوق التخطيط)-(Bimkom)، 2014

[15] **Israel to forcibly evict Bedouins from West Bank**
http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-to-forcibly-evict-bedouins-from-west-bank-1.384290

[16] **الإدارة المدنية الاسرائيلية هي الذراع المسؤولة عن تطبيق سياسة الحكومة الاسرائيلية في أراضي الضفة الغربية المحتلة بالتنسيق مع الوزارات المختلفة وجيش الاحتلال الإسرائيلي وأيضا في مجالات التخطيط والبناء والبنى التحتية في المناطق المصنفة "ج" التي ما زالت تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995.**

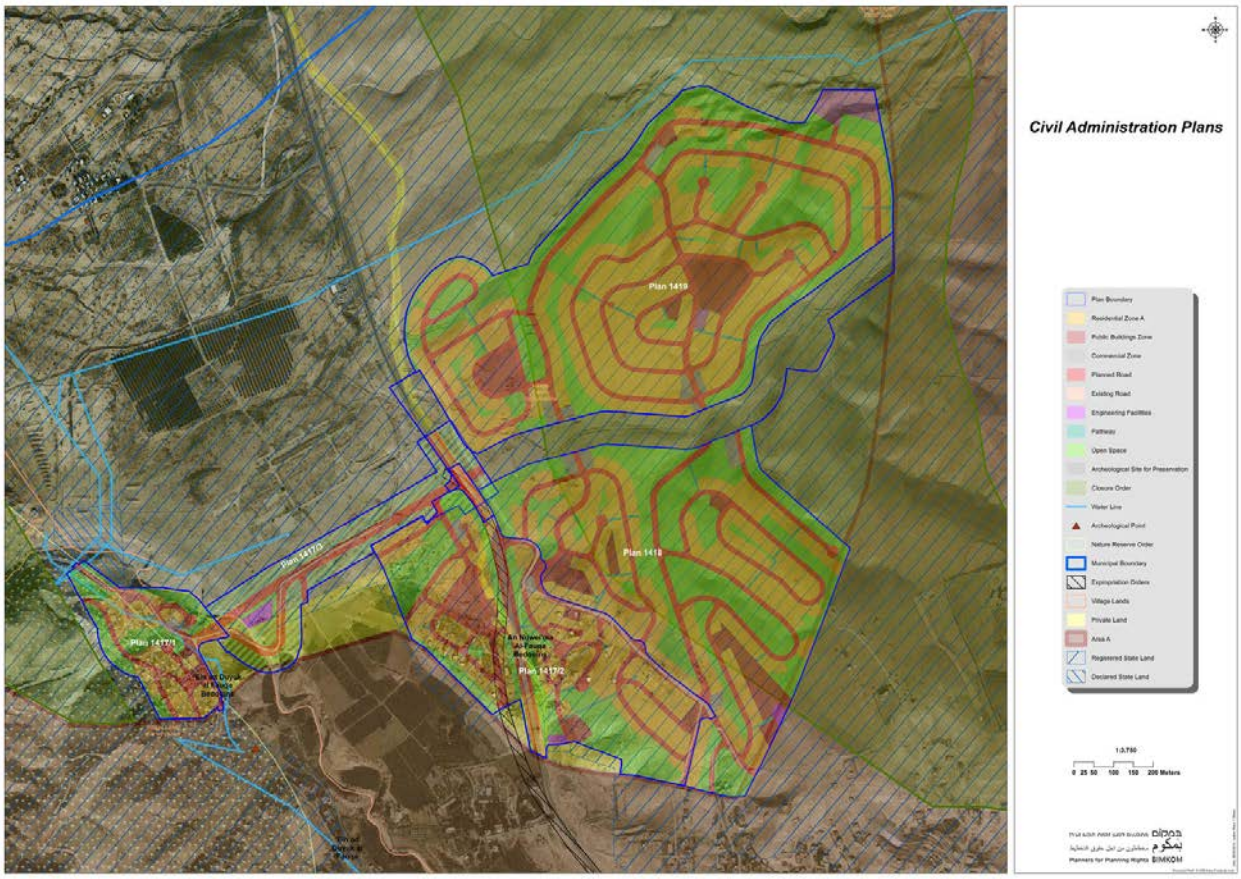

الخارطة رقم (16): المخطط الاسرائيلي كما نشرته جمعية بمكوم الاسرائيلية (مخطّطون من أجل حقوق التخطيط)

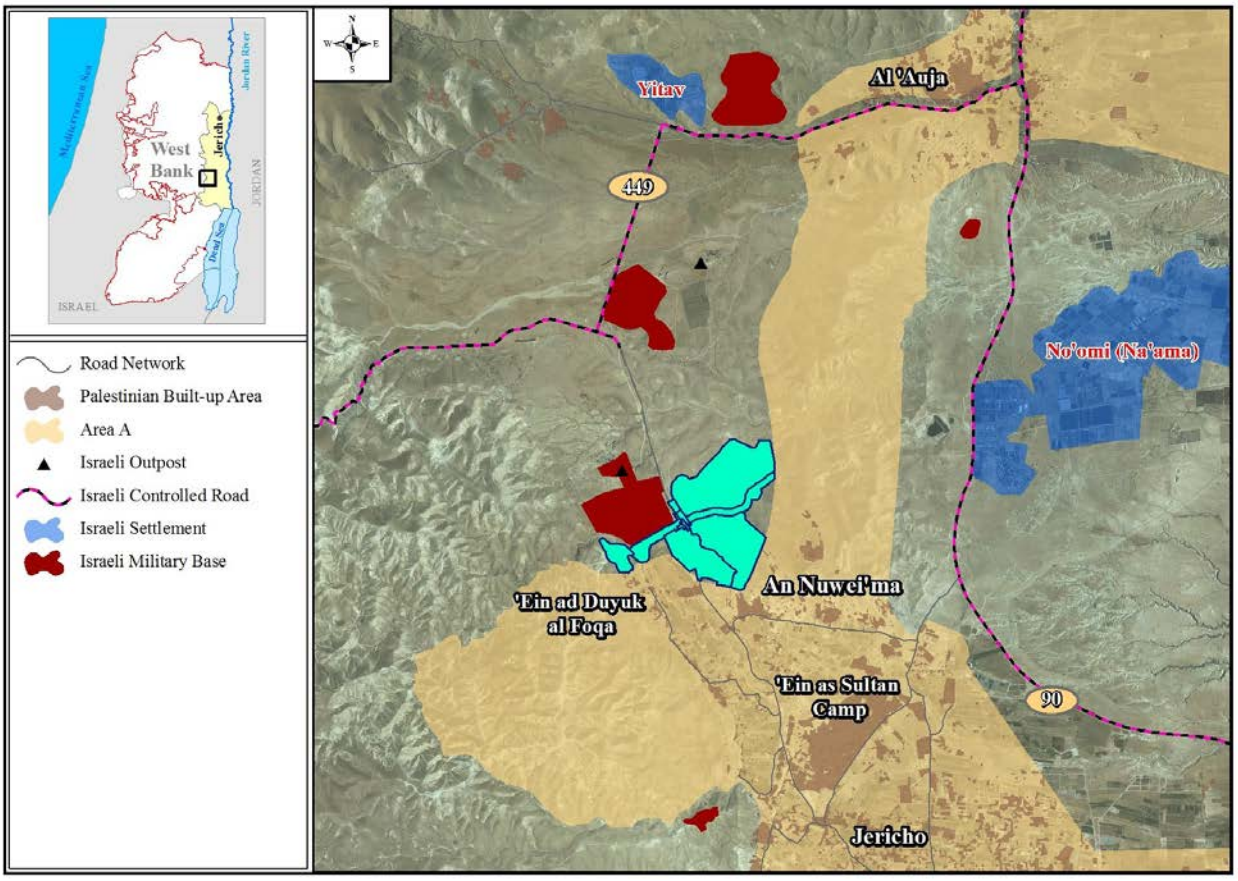

الخارطة رقم (17): تفصيل مخطط المدينة الجديدة، "رمات نويعمة" في محافظة أريحا والاغوار

والجدير بالذكر أن الادارة المدينة الاسرائيلية قد صاغت مخططات المدينة الجديدة دون استشارة التجمعات البدوية المقرر ترحيلها للعيش في المدينة الجديدة، وهو بحد ذاته انتهاك لتوصيات المحكمة العليا الاسرائيلية التي كانت قد أوصت في جلساتها السابقة بأن تأخذ هذه التجمعات البدوية دورا في عمليات التخطيط، كما جاء على لسان القاضي، أوزي فوجلمان، في المحكمة العليا الاسرائيلية في شهر نيسان من العام 2014 الذي قال: *"نحن نعرف القليل من التاريخ عن محاولات اعادة التوطين ... ونحن ندرك أن هناك معارضة قوية"... "والسؤال هو ما إذا كانت هذه العمليات - والتي هي هيكلية وعلى مستوى القبيلة - لا ينبغي أن تنفذ على مستوى عالي من الحوار ... والسؤال هو ما إذا كان هناك أي حوار [بين الطرفين] من وراء هذه الإعلانات أو قاعدة قانونية. وتقييمي هو أنه من دون حوار، سيكون من الصعب تنفيذ هذه الأمور".*

الا أن المخططات الاسرائيلية جاءت انعكاسا لرغبة قسم التخطيط الاسرائيلي التابع للإدارة المدنية الاسرائيلية التي بدورها ومنذ البداية، لم تشأ أن يكون لهذه التجمعات البدوية أي دور في عملية التخطيط حتى تفرض عليهم الرحيل وتتجنب دوامة المساومات مع هذه التجمعات البدوية حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في المنطقة وأهمها مخطط "E1 " الاستيطاني الذي يشمل بناء 3910 وحدة استيطانية غرب مستوطنة معاليه أدوميم، هذا بالإضافة الى بناء 2152 غرفة فندقية ومنطقة

صناعية ومقر للشرطة الاسرائيلية (تم بناءه وتدشينه في منطقة معاليه أدوميم في العام 2008). **أنظر الخارطة (18) أدناه:**

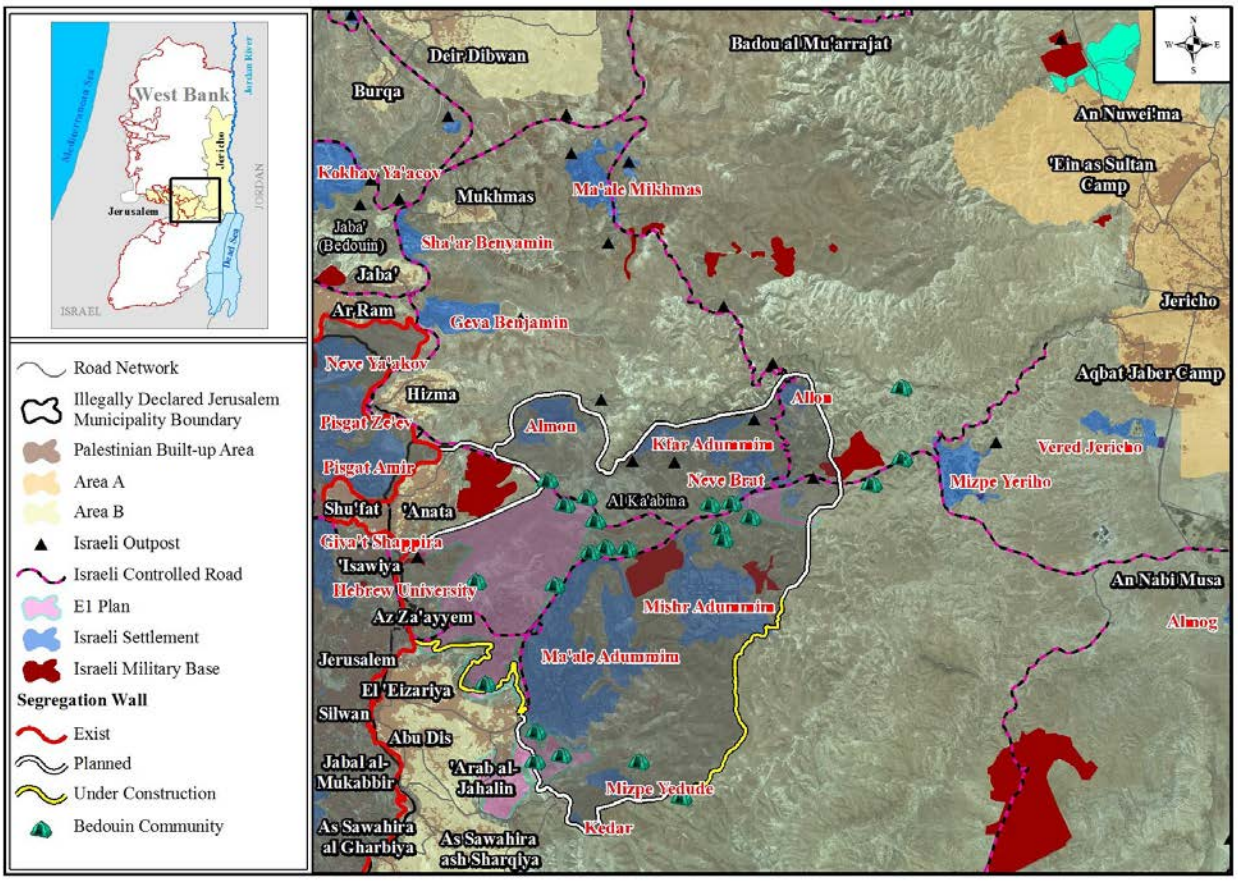

الخارطة رقم (18): التجمعات البدوية الفلسطينية في محيط تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني شرق مدينة القدس ومخطط مدينة "رمات نويعمة"

وبحسب المخططات الاسرائيلية، فان المدينة الجديدة سوف تتسع ل 12,500 شخص من كل من عرب الجهالين والكعابنة والرشايدة القاطنين في جميع محافظات الضفة الغربية اذ لا تقتصر عمليات التهجير القصرية الاسرائيلية على التجمعات البدوية في القدس الشرقية المحتلة، بل و تسعى اسرائيل الى توسيع حملتها لتشمل باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة.

10. نقاط التفتيش (الحواجز) الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

لطالما كانت نقاط التفتيش والحواجز العسكرية على الدوام إجراء عاديا لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا انه ونتيجة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر شهر أيلول من العام 2000، زاد جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقة،

إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني أثناء محاولتهم عبور هذه الحواجز. وتشكل هذه النقاط والحواجز وما يرافقها من إجراءات قيودا مفروضة على عبور وحركة الشعب الفلسطيني. وعلى مدى السنوات الماضية، اتخذ سلوك الجنود الإسرائيليين المتمركزين على هذه الحواجز منحى أبعد من المعاملة المعتادة، حيث تعدتها إلى الأعمال الوحشية والسلوكيات السادية المخططة. وقد ثبت ذلك في العديد من تقارير حقوق الإنسان، والتحقيقات، وشهادات الفلسطينيين من مختلف شرائح المجتمع الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من القسوة الإسرائيلية. وقد شملت على الضرب والإذلال والحجز لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة أو البرد قبل السماح لهم بعبور تلك الحواجز. وقد كان لسلوك الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش تداعيات وتأثيرات مؤلمة على المجتمع الفلسطيني، حيث تسببت في قطع الروابط الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل للأنشطة الحياتية اليومية، والهجرة الداخلية. بالإضافة إلى هذا، فقد تأثر بشكل كبير الأطباء، والخدمات الطبية، والمرضى من خلال منع الجنود لهم من عبور نقاط التفتيش في كثير من الأحيان؛ بما في ذلك حالات الطوارئ الطبية. ففي العديد من الحالات اضطر المرضى العبور على الكراسي المتحركة أو على ظهر حيوان (الجحش) عندما لم يسمح لسيارات الإسعاف بالعبور، مما تسبب في وفاة العديد من المرضى. وعلاوة على ذلك، فإن الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش يفرضون قيودا على مواعيد الحركة في العديد من نقاط التفتيش، وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح أن الجيش الإسرائيلي يجيز مثل هذه الأعمال، إلا انه يمثل شيئا واحدا من أعمال وحشية مماثلة مرت دون عقاب.

و لا تختلف محافظة أريحا والاغوار عن أية محافظة فلسطينية أخرى من حيث الإجراءات الإسرائيلية، حيث أنها مثقلة بجميع أنواع نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية المستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي لفرض القيود على حرية حركة الفلسطينيين، والتي تشمل: حواجز المكعبات الإسمنتية، السواتر الترابية، نقاط التفتيش المأهولة والخنادق وبوابات حديدية على الطرق الثانوية. هذا ويصل عدد الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار إلى 4 حواجز بحلول العام 2018. **الجدول رقم (11)**، يبين عدد وأنواع الحواجز المختلفة التي وضعها الجيش الإسرائيلي، والتي تستخدم للتحكم وتقييد وحصر حركة أكثر من 50,000 نسمة من السكان الفلسطينيين في محافظة أريحا والاغوار.

الجدول رقم (11): نقاط التفتيش الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

نوع نقطة التفتيش	عدد نقاط التفتيش
ساتر ترابي	2
بوابة طريق	2
المجموع	**4**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018

11. الطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

لم يدخل مصطلح "الطرق الالتفافية" حيز الاستخدام إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 1993، وهو إشارة إلى الطرق المخصصة للجيش الإسرائيلي واستخدام المستوطنين، على نحو يتجاوز المدن والمجتمعات المحلية الفلسطينية من اجل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. منذ ذلك الحين، كثفت إسرائيل من جهودها لزيادة عدد الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك تأثيرها سلبا على إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة.

وبالإضافة إلى البرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الإسرائيليين بين هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلك التي داخل إسرائيل، والتي في نهاية المطاف سوف تعمل على دمج شبكة الطرق الالتفافية داخل الأراضي الفلسطينية والطرق في إسرائيل.

وقد قام الإسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية"؛ وهو المصطلح الذي قدم للجيش الإسرائيلي العذر الشرعي لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فاعليته في الماضي، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية" لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد إلى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. كما عززت إسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وسمحت بدورها للجيش بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تحججت إسرائيل أيضا بان الطرق التي تقوم بشقها في الأراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر عليها.

وعلاوة على ذلك، فان الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاما كبيرا في تحفيز الإسرائيليين على العيش في المستوطنات، وتدفعهم أيضا على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها وتبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقي ظلالا من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل فيه الطرق الالتفافية حلقة وصل بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، تعمل الطرق الالتفافية أيضا على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال خلق واقع من عوائق في المناطق المخصصة للتنمية.

وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الأوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة "الاستنفار الأمني" حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق، أو يتم إخضاعهم إلى تفتيش امني مكثف قد يدوم لساعات طويلة. ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر ايلول من العام 2000، أصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم، إلا إذا كان بحوزتهم تصاريح خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها بأنها "طرق معقمة"، بمعنى أن هذه الطرق خالية من استخدام الفلسطينيين لها.

واليوم، هناك 129 كم من الطرق في محافظة أريحا والاغوار تندرج تحت مسمى "الطرق الالتفافية" (الخارطة رقم 19)، وهي إما طرق قائمة أو طرق مخطط لإقامتها، والتي بدورها تمتثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى ربط هذه المستوطنات بعضها ببعض ومع المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل {وراء خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) }، وتسهيل حركة مرور المستوطنين. ويمنع الفلسطينيون حاليا من استخدام شبكة الطرق الالتفافية من خلال الحواجز العسكرية التي يقيمها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل هذه الطرق والتي تتمثل بالكتل الإسمنتية، والخنادق، والأسلاك الشائكة، والبوابات الحديدية ويأتي كل ذلك تحت ذريعة الأغراض العسكرية و/ أو الضرورات الأمنية.

كما أن شق الطرق الالتفافية يتطلب مصادرة المزيد من الأراضي لصالح المنطقة العازلة (ارتداد الطريق) والتي تمتد على طول الطريق بعرض 75متراعلى كل جانب من جوانب الطريق، مما تسبب ولا يزال يتسبب في دمار هائل للأراضي في محافظة أريحا والاغوار. **أنظر الخارطة 19 أدناه:-**

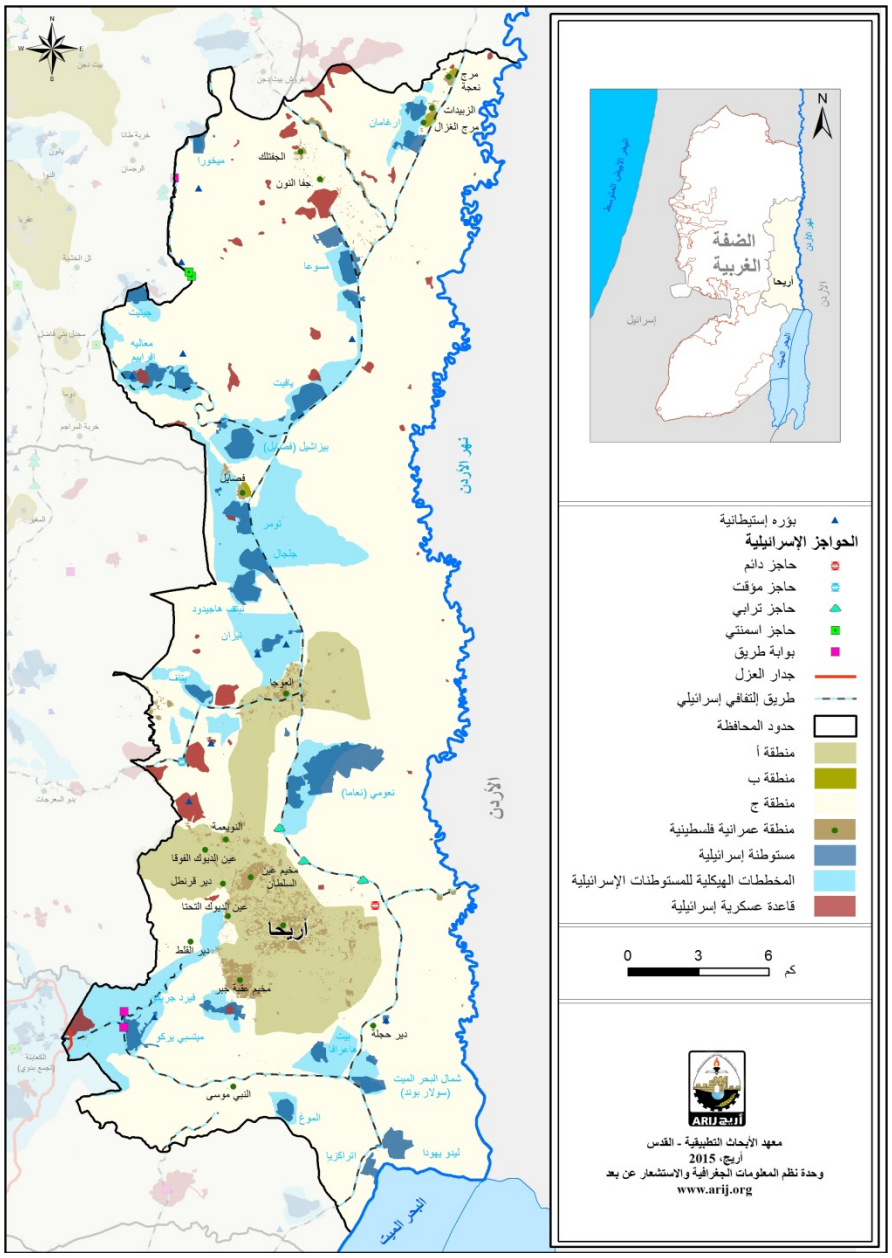

الخارطة رقم (19): نقاط التفتيش الإسرائيلية داخل وحول محافظة أريحا والاغوار والطرق الالتفافية الاسرائيلية

12. محافظة أريحا والاغوار وخطة جدار العزل العنصري الإسرائيلي

يظهر التعديل الاخير الصادر عن وزارة الاحتلال الاسرائيلي في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 بان جدار العزل العنصري سوف يمتد بطول واحد كيلومتر في محافظة أريحا والاغوار،على الأطراف الغربية للمحافظة، مما سوف يعزل ما مساحته 235 دونما لصالح إسرائيل (وحدة نظم

المعلومات الجغرافية- أريج،2018). وهذا المقطع من الجدار هو جزء من مسار الجدار الذي سوف يحيط بتجمع مستوطنات معاله ادوميم والذي تسعى اسرائيل الى ضمه لحدودها بالإضافة الى تجمعين اخرين غوش عتصيون وجفعات زئيف جنوب وشمال غرب مدينة القدس على التوالي، من خلال بناء جدار العنصري. والحقيقة أن اسرائيل تحاول اعادة تعريف حدود بلدية القدس بشكل احادي الجانب ويتنافى مع القوانين والمعاهدات الدولية، والتلاعب في نسبة السكان اليهود في المدينة والتجمعات الاستيطانية التي تحيط بها من خلال توسيع البناء الاستيطاني فيها وتوطين المزيد من المستوطنين اليهود لتصبح المدينة ذات اغلبية يهودية واقلية فلسطينية. كما أن بناء جدار العزل العنصري حول مدينة القدس هو جزء من مخطط أوسع تسعى اسرائيل الى تنفيذه في المنطقة يعرف بمخطط "القدس الكبرى"، ويشمل ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى التي تحيط بالمدينة، تجمع مستوطنات معاليه أدوميم في الشرق، وتجمع مستوطنات جفعات زئيف في الشمال وتجمع مستوطنات غوش عتصيون في الجنوب هذا بالإضافة الى مستوطنات جيلو وهار جيلو وهار حوما وجفعات هماتوس التي لا تتبع أي من التجمعات الاستيطانية السابقة الذكر بل تشكل حزام استيطاني يصل بين التجمعات الاستيطانية الاسرائيلية جنوب الضفة الغربية (غوش عتصيون وكريات اربع) والمستوطنات الاسرائيلية في القدس. (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2018**).**

13. الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة أريحا والاغوار

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا الهروب من مكانتها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية من خلال محاولاتها تبرير وجودها بوصفها الإداري في الأراضي المحتلة. ولهذا السبب لجأت إسرائيل ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 إلى الأوامر العسكرية لشرعنة أعمالها الاستيطانية باستخدام مبرراتها الشهيرة "الاغراض العسكرية" و"الضرورات الامنية" لانتهاك القوانين الانسانية الدولية و قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، أصدرت إسرائيل الاف الأوامر العسكرية لمصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية المختلفة وذلك لتعزيز سيطرتها على الأراضي بدءا من بناء المستوطنات وتوسيع المستوطنات القائمة وشق الطرق الالتفافية واقامة القواعد العسكرية وغيرها من الانتهاكات، هذا بالإضافة الى بناء جدار العزل العنصري. وكثير من هذه الأوامر لغاية الآن غير متاحة للعامة، أما تلك المتوفرة حتى هذا اليوم في محافظة أريحا والاغوار، فتظهر في **الجدول رقم (12).**

الجدول رقم (12): الأوامر العسكرية الإسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار	
نوع الأمر العسكري	**عدد الأوامر العسكرية**
هدم المنازل	226
مصادرة الأراضي (اخلاء وأراضي دولة)	46
المجموع	**272**
المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018	

14. مصادر المياه والانتهاكات الاسرائيلية في محافظة أريحا والاغوار

تتكون مصادر المياه المتجددة في محافظة أريحا والأغوار بشكل أساسي من المياه الجوفية، والتي تقع جميعها فوق الحوض الشرقي لخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية. وتقدر كمية المياه المنتجة بحسب احصائية العام 2010 ما يقارب 25 مليون متر مكعب من المياه من الحوض الشرقي بواسطة الينابيع والآبار الواقعة في محافظة أريحا والاغوار[17].

ويوجد في محافظة أريحا والاغوار سبعة ينابيع، خمسة من هذه الينابيع تقع في مركز مدينة أريحا حيث تستخدم بشكل رئيسي للأغراض الزراعية، ما عدا نبعين يتم استخدامهما للأغراض المنزلية والزراعية معا (الخارطة رقم 20). وبلغت كمية المياه المستخرجة من هذه الينابيع للعام 2009 حوالي 19.49 مليون متر مكعب وانخفضت في العام 2010 لتصل إلى 17.29 مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، 2011). بالإضافة إلى ذلك، في العام 2010، تم استخدام 7.7 مليون متر مكعب من المياه المستخرجة بواسطة الآبار لأغراض زراعية[18]. يوضح **الجدول رقم (13)** الينابيع الواقعة في محافظة أريحا والأغوار وتصريفها السنوي للعام 2009.

الجدول رقم (13): ينابيع المياه التي تقع ضمن حدود محافظة أريحا والأغوار

اسم النبع	التجمع	الاستخدام	التصريف السنوي (مليون م^3)
نبع فصايل	الجفتلك	أغراض زراعية	0.45
نبع الديوك	أريحا	أغراض منزلية وزراعية	4.52
نبع النويعمة	أريحا	أغراض زراعية	2.12
نبع الشوصا	أريحا	أغراض زراعية	0.75
نبع السلطان	أريحا	أغراض منزلية وزراعية	5.94
نبع العوجا	العوجا	أغراض زراعية	3.02
نبع القلط	واد القلط	أغراض زراعية	2.69
المجموع	--	--	**19.49**
المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2009.			

ويعتبر نبع عين السلطان أهم نبع في محافظة أريحا والأغوار، إذ أنه المصدر الأساسي والوحيد للمياه المنزلية والزراعية في مدينة أريحا. وما يميز نبع عين السلطان أيضا أنه يُعد ملكية عامة لسكان

[17] **سلطة المياه الفلسطينية، 2011**
[18] **سلطة المياه الفلسطينية، 2011**

أريحا، وهو مصدر لمياه الشرب والري فيها، لذا فإن مياهه يستخدمها جميع سكان أريحا ولا تقتصر على أناس معينين كما هو الحال بالنسبة للآبار الزراعية الخاصة. إضافة إلى ذلك، فإن نبع عين السلطان هو موقع تاريخي وديني هام. **الخارطة رقم (20):**

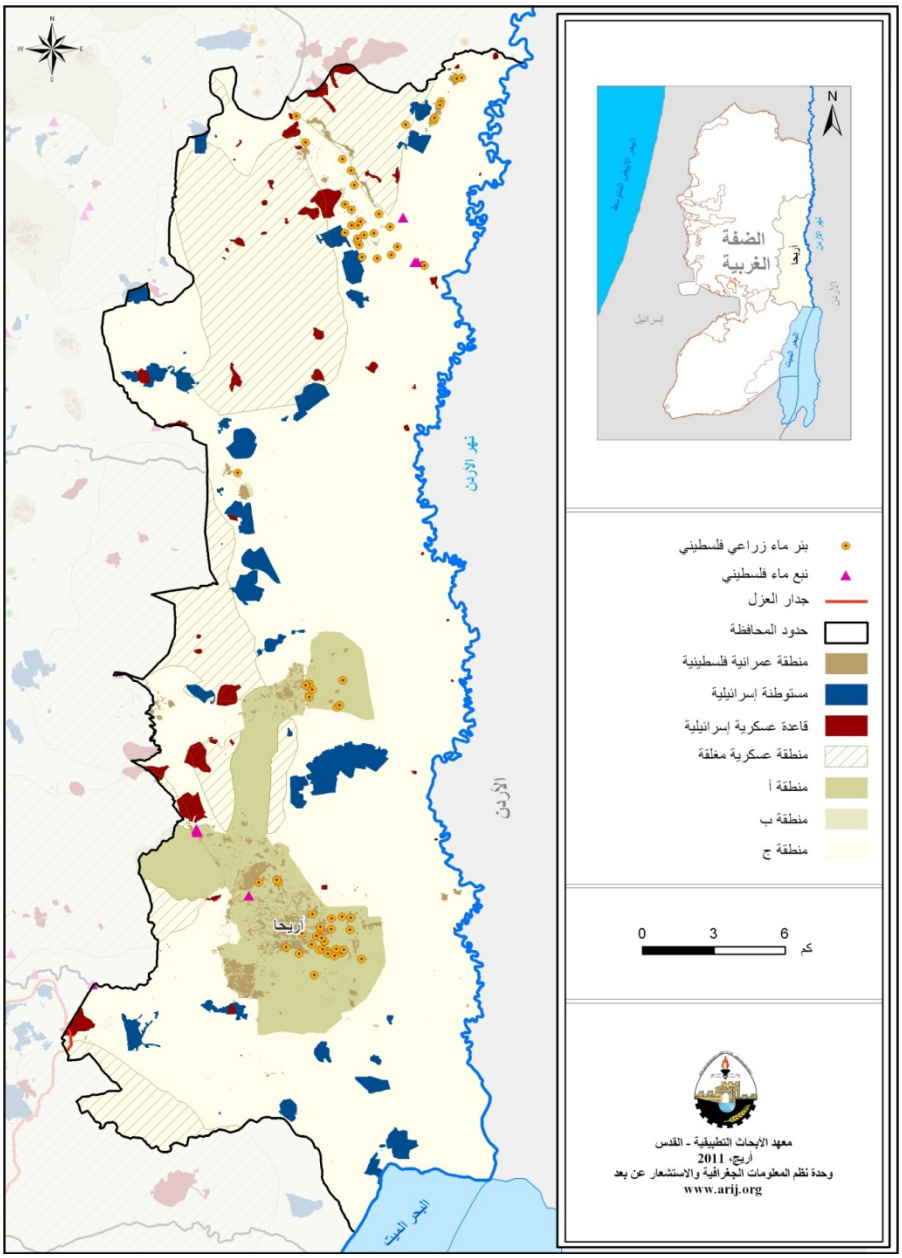

الخارطة رقم (20): توزيع الينابيع والآبار الجوفية في محافظة أريحا والأغوار

والجدير بالذكر أنه قبل الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في العام 1967، استخدم المزارعون الفلسطينيون مياه نهر الأردن لري الأراضي الزراعية. ولكن عقب احتلال إسرائيل للاراضي الفلسطينية، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على مياه نهر الأردن ومنعت

المزارعين الفلسطينيين من استخدام مصادر المياه الرئيسية القريبة من النهر وأعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة وبالتالي حرمت الفلسطينيين من حقهم الشرعي والتاريخي من استغلال مياه هذا النهر.

وبالرغم من أن نهر الأردن يعتبر مصدرا مائيا مشتركا بين كل من إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين، يتم استغلال مياهه بشكل يتنافى مع قانون المياه الدولي وذلك بسبب هيمنة إسرائيل على مصادر المياه المشتركة في المنطقة لسد احتياجاتها المائية دون مراعاة متطلبات الدول الأخرى. فلقد تمكنت إسرائيل كونها صاحبة النفوذ في المنطقة من انتهاك الحقوق المائية للدول المجاورة لنهر الأردن وخاصة الحقوق الفلسطينية التي اتضحت من خلال "خطة جونستون" التي دعت إلى إنشاء قناة الغور الغربية لتزويد الفلسطينيين بحصتهم من مياه هذا النهر والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب في السنة.

كما وأدى تحويل المياه من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب عبر ما يسمى ب " الناقل الوطني الإسرائيلي" بالإضافة إلى قناة الغور الشرقية الأردنية إلى تقليل كمية المياه السنوية المتدفقة في النهر من 1.320 مليون متر مكعب في بداية الخمسينات من القرن الماضي إلى أقل من 50 مليون متر مكعب في الوقت الحالي من المياه ذات الجودة المتدنية والملوحة العالية. وباعتبار نهر الأردن المغذي الرئيسي للبحر الميت فلقد ترتب على ذلك انخفاض المساحة السطحية للبحر في السنوات العشرين الماضية إلى حوالي الثلث، كما وينخفض مستوى منسوب المياه السطحية للبحر بمعدل المتر سنوياً مما يهدد البحر بخطر الجفاف. بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير منشآت مائية تابعة لـ 162 مشروع زراعي تم إنشائها في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية.

وأيضًا عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السيطرة على مصادر المياه الجوفية، حيث قامت بفرض قيود على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين. ففي حين لا يسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو ترميم آبار أخرى قديمة، تقوم قوات الاحتلال من خلال إعطاء حق احتكار لصالح "شركة ميكوروت" الإسرائيلية بحفر آبار ضخمة على بؤر الأحواض المياه الجوفية. وتقوم الشركة من خلال هذه الآبار باستخراج كميات كبير من المياه الجوفية، وضخ الجزء الأكبر من هذه المياه لصالح المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على أراضي الضفة الغربية وبيعها لهم بأسعار قليلة، بينما يضطر الفلسطينيون على شراء المياه من "شركة ميكوروت" بأسعار باهظة.

ويتجسد التباين الكبير في توفر مصادر المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الكمية المياه التي يستهلكها المواطن، حيث يبلغ معدل استهلاك المياه للمستوطنين الإسرائيليين ما يزيد عن 400 لتر للفرد في اليوم في حين يعاني الفلسطينيون في التجمعات المجاورة من أزمة حقيقية للمياه حيث لا يتجاوز معدل التزويد في بعض التجمعات 40 لتر للفرد في اليوم، ويبين **الجدول رقم (14)** مقارنة في معدلات الاستهلاك للمياه بين سكان المستوطنات في الأغوار وسكان التجمعات الفلسطينية المجاورة[19].

[19] **EWASH, 2011**

الجدول رقم (14): مثال لمعدلات استهلاك المياه لسكان المستوطنات والتجمعات الفلسطينية المجاورة لها			
المستوطنة الإسرائيلية	معدل الاستهلاك (لتر/الفرد/اليوم)	التجمعات الفلسطينية المجاورة	معدل الاستهلاك (لتر/الفرد/اليوم)
نيران	433	العوجا	32 - 120
أرجمان	411	الزبيدات	82 - 120
المصدر:EWASH، 2011 - GVC&FAO، 2011			

علاوة على ذلك تقوم قوات الاحتلال بحفر بعض الآبار الضخمة بالقرب من الينابيع الفلسطينية مما يؤدي إلى تقليل كمية المياه المتدفقة من تلك الينابيع وجفاف بعضها، ومن الأمثلة على الينابيع التي جفت نبع العوجا. فبالرغم من أن كمية المياه المتدفقة في نبع العوجا كانت جيدة نتيجة وفرة الأمطار لهذا الموسم، حيث أن تدفق الينابيع يتأثر باختلاف كميات الأمطار، إلا إن وجود عدد من الآبار الإسرائيلية التي تم حفرها بعد عام 1967 والتي تخترق الخزان الذي يغذي نبع العوجا بالإضافة إلى ضخ كميات كبيرة من المياه له أثره السلبي على النبع. وتجدر الإشارة إلى إن المنطقة المجاورة للنبع هي منطقة عسكرية مغلقة.

ملخص

لقد تعرضت محافظة أريحا والاغوار لهجمة استيطانية شرسة أدت إلى الإخلال بواقعها الجيوسياسي من خلال مصادرة الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية والامنية المختلفة و ببناء المستوطنات الاسرائيلية و البؤر الاستيطانية و القواعد العسكرية بدعوى حماية هذه التجمعات الاستيطانية. كما شملت النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية أيضا شق الطرق الالتفافية التي عملت على تقطيع أوصال المحافظة في سبيل إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات الاسرائيلية وتسهيل حركة مرور المستوطنين من و الى هذه المستوطنات.

ان النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية الاحادية الجانب في محافظة أريحا والاغوار تعتبر ناقضة للتعهدات الاسرائيلية تجاه الاتفاقيات الموقعة اضافة الى كونها اعمالا عدائية ضد الشعب الفلسطيني. كما أنها تهدد التنمية والاستدامة في المحافظة وتشكل تهديدا على السكان فيها كما هو الحال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة و الذي لا يقتصر فقط على حرمان الفلسطينيين من الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة، بل أيضا يضع عوائق مادية في وجه نموها الطبيعي.